A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/12/5 REV. 2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 30 أغسطس 2017

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثانية عشرة
جنيف، من 4 إلى 6 سبتمبر 2017

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والإقليمي

مساهمات من إعداد أرمينيا وشيلي والصين واليابان وناميبيا والفلبين وتايلند وتركيا وفييت نام

1. اتفقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ (اللجنة) في دورتها العاشرة على النظر في موضوع "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وخلال دورتها الحادية عشرة، أبلغت ثماني دول أعضاء، هي كندا وجورجيا والهند وإيطاليا وباكستان والبرتغال والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، عن تجاربها في مجال تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الوطني[1].

2. وتتضمن هذه الوثيقة مساهمات تسعة دول أعضاء (أرمينيا وشيلي والصين واليابان وناميبيا والفلبين وتايلند وتركيا وفييت نام)، بشأن موضوع تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتؤكّد المساهمات على ضرورة التعاون الوثيق بين الوكالات الحكومية المكلفة بإنفاذ الملكية الفكرية، والتعاون مع أصحاب الحقوق وأصحاب المصلحة الأخرين. وتضع الدول الأعضاء المساهمة مبادرات متنوعة تتراوح بين الجهود الرامية إلى تقريب التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية؛ وإنشاء هيئات مؤسسية مختصة للتنسيق؛ وتنفيذ أنشطة توعوية موجّهة لسلطات الإنفاذ وعامة الجمهور؛ وتيسير تبادل الخبرات التقنية؛ وتنفيذ خطط استراتيجية قائمة على الأهداف وتشمل عناصر للتعاون بين الوكالات وأصحاب المصلحة.

[1] *تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية على الصعيد الوطني* (الوثيقة WIPO/ACE/11/8)، وهي متاحة على الرابط: http://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=342696.

3. وترد المساهمات التي أعدتها الدول الأعضاء حسب الترتيب التالي:

تجربة أرمينيا في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية..... 3

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: الهدف الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية في شيلي 8

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين – تجارب من الصعيدين الوطني والمحلي..... 13

التعاون بين الوكالات الإدارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في اليابان - الجوانب القانونية والتشغيلية 18

تنسيق عملية إنفاذ الملكية الفكرية - ركيزة هامة لخطة ناميبيا الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية 23

التعاون الإقليمي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا..... 28

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية ودور الشرطة الملكية التايلندية..... 33

تنسيق إنفاذ حق المؤلف في تركيا..... 38

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في فييت نام ودور المكتب الوطني للملكية الفكرية..... 43

[تلي ذلك المساهمات]

تجربة أرمينيا في تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيدة كريستين هامباريان، رئيسة قسم حق المؤلف والحقوق المجاورة، وكالة الملكية الفكرية لجمهورية أرمينيا (إيبا)، يريفان، أرمينيا[*]

ملخص

سعت أرمينيا جهدها لمقاربة تشريعاتها الوطنية مع المعايير الدولية، واتخذت خطوات أولية بغرض إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بما يتماشى مع المعايير الدولية ومعايير الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ أنشطة توعية بحقوق الملكية الفكرية.

وقد نفذت الأنشطة المذكورة أعلاه في إطار الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية ومشروع التوأمة لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جمهورية أرمينيا. وكان الهدف الرئيسي وراء إصلاح نظام حقوق الملكية الفكرية في أرمينيا هو تنمية الاقتصاد والإبداع في أرمينيا وتعزيز قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

وتضطلع وكالة أرمينيا للملكية الفكرية بدور هام في التنسيق بين كافة المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ تشريعات حقوق الملكية الفكرية. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في إذكاء وعي سلطات الإنفاذ وعامة الجمهور بالآثار المترتبة على التعدي على العلامات التجارية وحق المؤلف.

أولا. وكالة أرمينيا للملكية الفكرية

1. وكالة أرمينيا للملكية الفكرية (الوكالة) هي السلطة الحكومية المسؤولة عن تسجيل موضوعات الملكية الصناعية (البراءات والعلامات التجارية ونماذج المنفعة والتصاميم الصناعية). وتعمل الوكالة ضمن إطار وزارة التنمية الاقتصادية والاستثمار في جمهورية أرمينيا، وهي مسؤولة عن تنفيذ سياسات حقوق الملكية الفكرية الوجيهة وتحديث قواعد بيانات الملكية الصناعية الأرمينية وإصدار النشرة الرسمية للملكية الفكرية. وتساهم الوكالة في صياغة سياسات حقوق الملكية الفكرية والإشراف على التعاون الدولي ونشر المعلومات في مجال حقوق الملكية الفكرية. وللوكالة مجلس استئناف ينظر في الطعون التي تنشأ عند فحص طلبات موضوعات الملكية الصناعية. وعلاوة على ذلك، تضطلع الرابطة بدور هام في تنسيق عمل كل المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويبلغ عدد موظفي الوكالة 50 موظفا.

ثانيا. بناء المؤسسات والاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية

ألف. المرصد المعني بالتقليد والقرصنة

2. في ضوء تصاعد ظاهرة التقليد والقرصنة، أنشئ المرصد المعني بالتقليد والقرصنة في أرمينيا في عام 2009، لدعم مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتنسيق أنشطة الوزارات المعنية بمكافحة التقليد والقرصنة في أرمينيا، وتوفير حلول عملية مناسبة لهذه المشاكل. ويضم المرصد جميع الهيئات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وممثلين عن القطاعين العام والخاص.

[*] إنّ الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفة، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

3. وأعضاء المرصد هم ممثلون عن:

- وزارة التنمية الاقتصادية والاستثمار،
- ووزارة المالية،
- ووزارة الثقافة،
- ووزارة المغتربين،
- وشرطة جمهورية أرمينيا،
- ومكتب الجمارك،
- واللجنة الحكومية للمنافسة الاقتصادية،
- والمنظمات الخاصة التي تمثل مصالح أصحاب الحقوق.

4. ويعمل المرصد، الذي يرأسه وزير التنمية الاقتصادية والاستثمار، بصفته هيئة استشارية ولا يتمتع بسلطة إصدار وثائق رسمية. ويسعى المرصد إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسهيل التعاون بين هيئات إنفاذ الملكية الفكرية وتعزيزه، ووضع مبادرات لمساعدة أصحاب حقوق الملكية الفكرية على حماية حقوقهم.

5. وتحقيقا لهذه الأهداف، وضع هيكل يضمن أن يراعي المرصد في خططه وعمله آراء أصحاب المصلحة وشواغلهم وتعليقاتهم بشأن مهمة المرصد وأولوياته وتوقعاته. وتجري الأفرقة العاملة مشاورات منتظمة في الاجتماعات. وقد أثبتت التجربة فعالية المرصد بشأن ما يلي:

- جمع وتقديم المعلومات التي تسهل أنشطة السلطات الوطنية والقطاع الخاص وتدعمها،
- وتوفير البيانات التي تمكن واضعي السياسات من صياغة سياسات فعالة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية،
- وتوفير الأدوات وقواعد البيانات اللازمة لدعم السلطات المختصة في مكافحة التقليد والقرصنة.

باء. السياسة الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية

6. اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية في عام 2011. وتمثّلت في إنشاء نظام فعال وقابل للإنفاذ بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية وتحسين البيئة الاقتصادية والإبداعية والاستثمار في أرمينيا. وقد راعت الاستراتيجية حالة أداء نظام حقوق الملكية الفكرية في أرمينيا والاقتراحات والشواغل التي أعرب عنها أصحاب المصلحة والإجراءات الوطنية المتاحة في هذا الصدد. ومن أهم أهداف الاستراتيجية، إصلاح نظام حقوق الملكية الفكرية بما يحمي الاقتصاد والإبداع في أرمينيا ويعزز قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي.

7. وأرفقت الاستراتيجية بخطة عمل مدتها ثلاث سنوات.

8. وكانت الأهداف الاستراتيجية هي:

- اعتماد نظام تشريعي متوازن؛
- وتعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسسات؛
- وإذكاء الوعي بشأن الملكية الفكرية من خلال تثقيف المجتمع بشأن احترام الملكية الفكرية.

أ) الإصلاحات في التشريعات

9. نفذت أرمينيا إصلاحات في تشريعاتها الداخلية بشأن تسجيل حقوق الملكية الفكرية وصونها وإنفاذها. وتنسجم قوانين الملكية الفكرية الوطنية مع أحكام اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) وتوجيهات الاتحاد الأوروبي، وهي متوائمة تماما مع معايير الاتحاد الأوروبي. وقد صدقت أرمينيا على المعاهدات الدولية في الميدان، باستثناء قليل منها، وتعتزم أن تصادق على معاهدة بيجين بشأن الأداء السمعي البصري ومعاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات في قراءة المطبوعات.

ب) تعزيز كفاءات المؤسسات المسؤولة عن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وسلطتها وقدراتها الإدارية

10. نظرا لضرورة تعزيز الكفاءات والقدرات الإدارية للمؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، أدخلت تغييرات وتعديلات مؤسسية وتشريعية على نطاق اختصاص جهازي الشرطة والجمارك.

11. وقد منحت شعبة مكافحة جرائم الملكية الفكرية في الإدارة الرئيسية لمكافحة الجريمة المنظمة، صفة قسم مؤخرا.

12. واحتذاء بالمثل، أنشأ جهاز الجمارك وحدة حقوق الملكية الفكرية لتنسيق المسائل المتعلقة بهذه الحقوق. وتتعاون الوحدة حديثة النشأة مع هيئات الإنفاذ الوطنية وأصحاب الملكية الفكرية، وتقدّم إجراءات ودية لأصحاب الملكية الفكرية لإخطار طلبات الدعاوى والحصول على معلومات عن تنبيهات التعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتحتفظ الوحدة بسجلات إحصائية.

13. وبما أنّ تمكين أصحاب الحقوق من تسجيل موضوعات الملكية الفكرية لدى جهاز الجمارك هو أحد الأهداف الرئيسية لإنفاذ القانون، فقد نفّذت أنشطة تراعي هذا الهدف. وبعد جهد مستمر، بدأ جهاز الجمارك بتسجيل الطلبات في سجل حقوق الملكية الفكرية منذ عام 2011.

14. وتوجد حالياً في الجمارك والشرطة والنيابة أقسام متخصصة في حماية حقوق الملكية الفكرية يتمثل واجبها الأساسي في مكافحة التقليد والقرصنة.

ج) تحسين أداء النظام القضائي

15. دعّمت التحسينات التي أدخلت على أداء النظام القضائي بتعزيز شديد لكفاءات القضاة في مسائل حقوق الملكية الفكرية. وفي خطوة أولية، اتفق الفريق الاستشاري للاتحاد الأوروبي مع جمهورية أرمينيا على ترتيبات بشأن تنظيم دورات تدريبية تخصصية للقضاة.

16. وعقدت وزارة العدل، بالتعاون مع الفريق الاستشاري للاتحاد الأوروبي، ندوة من ثلاث مراحل في عام 2012. وخصصت المرحلة الأولى للقضاة، والثانية لمسؤولي الإدارات القضائية، والثالثة للمدعين العامين. وسعت الندوة إلى تيسير الحوار وزيادة الوعي بشأن إصلاحات أرمينيا في مجال حقوق الملكية الفكرية.

ثالثا. تنفيذ مشروع التوأمة

17. نفذت الوكالة، في الفترة من 2012 إلى 2014، مشروع التوأمة لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في أرمينيا[1] بالتعاون مع مكتب الدانمرك للعلامات التجارية والبراءات كشريك رئيسي والمنظمة الأوروبية للقانون العام واليونان كشريك جديد. واستفادت من المشروع الكيانات العاملة في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، وهي الشرطة والجمارك ومكتب المدعي العام والقضاء ووزارة العدل ومنظمة الإدارة الجماعية (ARMAUTHOR).

18. وبلغت المدة الإجمالية للمشروع 29 شهرا، من فبراير 2012 إلى يونيو 2014. وكان الغرض الرئيسي من مشروع التوأمة هو استحداث تدابير لتعزيز الكفاءة العامة على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المجتمع الأرميني – أي المؤسسات العامة والكيانات الخاصة وعامة الجمهور – بهدف إذكاء الوعي والمشاركة في حماية حقوق الملكية الفكرية على نحو يتماشى مع توجهات الاتحاد الأوروبي الإنمائية، وكجزء من تنفيذ سياسة أرمينيا واستراتيجيتها الإصلاحية في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

19. وشمل المشروع ثلاثة عناصر تناولت المسائل التالية:

- تعزيز البنية التحتية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (بناء المؤسسات والمواءمة القانونية، وغيرها)؛
- وتعزيز كفاءة أصحاب المصلحة الرئيسيين على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛
- وإذكاء الوعي بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

20. وساعد المشروع أيضا في تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية، والتأسيس لشبكة إنفاذ موسعة.

21. وقد أجري تقييم للاحتياجات التدريبية كي توضع أنشطة تلائم احتياجات المستفيدين. وبناء على هذا التقييم، نظّمت سلسلة من الندوات وأنشطة تكوين الكفاءات وحملات التوعية في ميادين متعددة خلال المشروع بمساعدة خبراء الاتحاد الأوروبي.

رابعا. أنشطة إذكاء الوعي

22. عادة ما تقع أعلى مستويات من حالات التعدي على حقوق الملكية الفكرية في البلدان التي ينخفض فيها مستوى وعي أصحاب المصلحة وعامة الجمهور بالملكية الفكرية. وانخفاض مستوى الوعي يجعل تنفيذ حملة مكافحة القرصنة تحديا صعبا. وأرمينيا من البلدان التي ينخفض فيها مستوى الوعي بحقوق الملكية الفكرية بين هيئات الإنفاذ وأصحاب الحقوق والجمهور بوجه عام.

23. ونفذت الوكالة أنشطة وبرامج متنوعة تهدف إلى نشر معلومات عن الملكية الفكرية وزيادة الوعي بين شتى فئات الجمهور المُستهدَف. وقد أجريت العديد من هذه الأنشطة بالتعاون مع مختلف مؤسسات الملكية الفكرية وبدعم من المنظمات الدولية بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمكتب الأوروبي الآسيوي للبراءات ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية.

[1] مشروع التوأمة هو أداة للاتحاد الأوروبي تهدف إلى تسهيل التعاون المؤسسي بين الإدارات العامة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدان المستفيدة أو الشريكة. وتنظم مشاريع التوأمة أنشطة النظراء لخبراء القطاع العام من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخبراء البلدان المستفيدة بهدف تحقيق النتائج التشغيلية.

24. وتضطلع الوكالة بدور كبير في تعزيز المعرفة المهنية في مجال الملكية الفكرية بين موظفي الشرطة والجمارك، من خلال تحليل المسائل البارزة وتوضيح التشريعات وتنفيذها العملي. وبغية تيسير تعاون أكبر، اتفق على عقد مناقشات دورية بشأن المسائل وتنفيذ التشريعات، وكذلك عقد مشاورات مهنية.

25. وتعقد اجتماعات دورية مع رواد الأعمال بشأن أهمية حماية الملكية الفكرية. ويقدّم موظفو الوكالة كجزء من عملهم اليومي المشورة الأصحاب الحقوق بشأن حقوقهم.

26. وفي السنوات الماضية، ترجمت منشورات الويبو المتعلقة بالتوعية، بما في ذلك المنشورات الموجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، بهدف نشر الوعي العام. وقد وزعت المنشورات على الجامعات والمكتبات والمركز الوطني لتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات المهتمة الأخرى.

27. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، أصبحت مسابقة المحكمة الصورية للملكية الفكرية واحدة من أكبر وأهم أحداث الملكية الفكرية شعبية في أرمينيا. ويجذب هذا الحدث السنوي مجموعة واسعة من المعنيين بالملكية الفكرية من القطاعين الخاص والعام. وستنافس فيه طلاب مدارس القانون الخاصة والعامة مع بعضهم البعض ويعرضون مهاراتهم ومعارفهم.

28. وفي العام الماضي، نظّم مركز حقوق الملكية الفكرية وبرنامج الإرشاد للجامعة الأمريكية في أرمينيا أول أكاديمية صيفية للملكية الفكرية في أرمينيا، وشارك في رعاية الحدث برنامج تطوير القانون التجاري التابع لوزارة التجارة الأمريكية. وأتاحت هذه الدورة المتقدمة، التي استمرت أسبوعين، منتدى للمشاركين كي يناقشوا الجوانب المختلفة لحماية الملكية الفكرية، بما في ذلك كيفية تأثير قوانين الملكية الفكرية على عملهم، وكيف يمكن للإجراءات الفردية أو الجماعية أن تزيد من فعالية نظام حماية الملكية الفكرية في أرمينيا وبلدان أخرى. وكان المحاضرون من المهنيين في مجالات تخصصهم، ومثّلوا الوكالة ومختلف شرائح المجتمع المحلي والدولي من العلماء والممارسين في مجال الملكية الفكرية.

29. وفي عام 2016، عقدت اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية ووزارة الصناعة والتجارة في الاتحاد الروسي، بدعم من حكومة أرمينيا، المنتدى الدولي الرابع لمكافحة التقليد في يريفان. وخصص المنتدى لمناقشة مسائل حماية حقوق الملكية الفكرية، والاتّجار بالمنتجات الصناعية المقلّدة. ويعتبر المنتدى منصة نقاش مركزية منتظمة في الاتحاد الاقتصادي الأوروبي الآسيوي. ويهدف المنتدى بشكل رئيسي إلى عقد حوار بناء ووضع حلول مشتركة من قبل ممثلي الدول الأعضاء ومجتمعات الأعمال والعلم وعامة الجمهور بغية إيجاد سوق مشروعة للسلع والخدمات.

خامسا. خاتمة

30. لا تزال هناك عدة تحديات كبيرة تواجه أرمينيا من حيث حماية حقوق الملكية الفكرية على الرغم من المبادرات والأنشطة الجارية. وتشمل هذه التحديات، على سبيل المثال لا الحصر، الحد من مستوى القرصنة والتقليد؛ واستكمال مواءمة التشريعات الأرمنية مع معايير الاتحاد الأوروبي؛ وضمان الإنفاذ الفعال لتشريعات حماية حقوق الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة القرصنة والتقليد؛ وزيادة كفاءة هيئات الإنفاذ (الشرطة والمحاكم والجمارك، إلى غير ذلك.)؛ وإذكاء الوعي بحقوق الملكية الفكرية بين هيئات الدولة المسؤولة عن سياسات حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، والجمهور بوجه عام.

تنسيق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية: الهدف الرئيسي في الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية في شيلي

مساهمة من إعداد السيدة إيلين فرودن، مستشارة قانونية في إدارة الشؤون الدولية والسياسة العامة بالمعهد الوطني للملكية الصناعية في سانتياغو دي شيلي في شيلي[*]

ملخص

تتمتع عدة مؤسسات في شيلي بصلاحيات الإنفاذ تماشيا مع وظيفة واختصاصات كل منها، ولكن حتى وقت قريب لم تكن هناك هيئة تنسيق فوق أرض الواقع. وفي عام 2016، أطلقت شيلي استراتيجية وطنية للملكية الصناعية تتضمن اقتراحا من 60 إجراء، أربعة منها تدخل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشمل هذه الإجراءات الأربعة إنشاء فريق عامل معني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (الفريق العامل).

وأُنشئ الفريق العامل في عام 2016، وهو يتألف من الوكالات الرئيسية المعنية بالإنفاذ. وتتمثل غايته في العمل كمنتدى للمعلومات والتنسيق لجميع الأعضاء، وعند الاقتضاء، تقديم مقترحات بشأن السياسات العامة والإنفاذ والإصلاحات المعيارية. وقد صاغ بالفعل خطة عمل تتناول من بين مسائل أخرى، التدريب المتعدد التخصصات، والتعديات التي تقع من خلال التجارة الإلكترونية، والتثقيف.

أولا. مقدمة

1. أُطلقت الاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية في شيلي أواخر عام 2016[1]. وهذه الوثيقة هي نتاج لأكثر من عامين من العمل أشرف عليه فريق من المعهد الوطني للملكية الصناعية[2] بدعم من المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

2. وتشكل الاستراتيجية مجموعة من الخطوات والإجراءات الرامية إلى تعزيز الملكية الفكرية واستخدامها كأداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بهدف تعزيز الابتكار ونشر المعرفة والمساهمة أيضا في تنظيم السوق وتجنب الخلط بين جمهور المستهلكين.

3. وفي إطار إعداد الوثيقة، أطلق المعهد مشاورات عامة عام 2015[3]. وفيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، أشارت الردود إلى ضرورة إدخال تحسينات، لا سيما فيما يتعلق بقدرات ضباط الشرطة والمفتشين والقضاة. ولئن كان من المسلم به أن عديد الجهود بذلت، فقد رئي أنه ينبغي أن يتدرب هؤلاء الموظفين أكثر وبصورة أفضل. وشددت الردود أيضا على أنه على الرغم من عدم ارتفاع معدل التعدي في شيلي، فقد كان بالإمكان تخفيضه لو أتيح المزيد من التثقيف بشأن هذه المسألة.

4. وتتضمن الاستراتيجية اقتراحا من 60 إجراء ينبغي تنفيذه في مختلف المجالات على المدى القصير والمتوسط، أربعة منها تدخل في نطاق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية:

- التدريب على الإنفاذ وخاصة لفائدة القضاة ومكتب المدعي العام.

---

[*] إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفة وليس بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] الاستراتيجية متاحة (باللغة الإسبانية فقط) على: www.inapi.cl/portal/publicaciones/608/articles-9870_recurso_1.pdf.

[2] إلى جانب تسجيل حقوق الملكية الصناعية، لدى المعهد أيضا وظيفة قانونية لتعزيز حماية الملكية الصناعية ونشر الدراية التكنولوجية والمعلومات التي تكتنزها.

[3] وهذا يتفق مع القانون رقم 20-500 بشأن الرابطات والمشاركة المدنية في الإدارة العامة، الذي يهدف إلى مراعاة الرأي العام في صياغة السياسة العامة.

- والفريق العامل المعني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية (الفريق العامل)؛
- وإحصاءات بشأن الإنفاذ؛
- ودراسة جدوى إنشاء آلية تحكيم لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية.

وستتناول هذه الوثيقة إنشاء الفريق العامل الذي شُكل مؤخرا وتشغيله والتحديات الأولية التي تواجهه.

ثانيا. الفريق العامل المعني بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

5. إن أول ما ينبغي مراعاته فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في شيلي هو أن لدى البلد عدة مؤسسات لها صلاحيات تتفق مع وظائفها واختصاصاتها. وحتى وقت قريب، كانت تفتقر هذه المؤسسات إلى منتدى يسمح لها بالتخطيط وتبادل المعلومات وتنسيق جهودها، إلا في حالات محددة. وبالإضافة إلى ذلك، في حالة حقوق الملكية الصناعية التي يديرها المعهد الوطني للملكية الفكرية مثل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والمؤشرات الجغرافية/تسميات المنشأ، لا يوجد هناك إجراء عام للمقاضاة الجنائية، ولكن بدلا من ذلك يوجد إجراء خاص يصطلح عليه "القيام بإجراء عام بعد تدخل شخص معين"، وهو ما يتطلب من صاحب الحق أن يتصرف أولا كي تتدخل النيابة العامة.[4] وهذا يضاعف أيضا الصعوبات القائمة في التنسيق بين مختلف المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.[5]

6. وهكذا، وعملا بالتوصية 6 من الاستراتيجية، عُقدت الدورة الأولى للفريق العامل أواخر عام 2016 وحضرتها الوكالات الرئيسية العاملة في هذا المجال. وتتمثل غاية الفريق العامل أساسا في أن يكون بمثابة منتدى لتبادل المعلومات وكأداة تنسيق لجميع أعضائه، وأن يقدم، عند الاقتضاء، مقترحات في مسائل السياسات العامة والإنفاذ والإصلاحات المعيارية - القانونية والتنظيمية على حد سواء.

ألف. الاعتبارات التي تدعم إنشاء الفريق العامل

أ) التأسيس

7. على الرغم من أن المعهد الوطني للملكية الصناعية هو الذي روج للاستراتيجية الوطنية للملكية الصناعية ودعا مختلف المشاركين للانضمام إلى الفريق العامل وعقد اجتماعاته حتى الآن، فإن تنسيق الفريق العامل هو تنسيق جماعي، ولا يوجد حتى الآن إطار مؤسسي يتجاوز ما ذكر في الاستراتيجية. ولا يحول ذلك دون القيام، في المستقبل وبعد إجراء تقييم لأداء الفريق العامل، بتوقيع اتفاق تعاون بين مختلف المؤسسات المشاركة التي ستنشئ إطارا تشغيليا.

ب) الهيئات المشاركة

8. لشيلي هيئات مختلفة مسؤولة عن منح حقوق الملكية الفكرية أو تسجيلها:

- إدارة الحقوق الفكرية المسؤولة عن تسجيل حق المؤلف؛
- والمعهد الوطني للملكية الصناعية المسؤول عن منح أو تسجيل، حسب مقتضى الحال، براءات الاختراع، ونماذج المنفعة، والرسوم والنماذج الصناعية، وتصاميم الدوائر المتكاملة، والعلامات التجارية والمؤشرات الجغرافية/تسميات المنشأ؛

[4] باستثناء إجراءات التحقيق العاجلة الضرورية لمنع ارتكاب جريمة أو وقفها.

[5] سيتضمن مشروع قانون الملكية الصناعية الجديد قيد المناقشة حاليا النيابة العامة بشأن هذه الجرائم. وقد التمس هذا الأمر كل من مكتب المدعي العام ودائرة الجمارك والشرطة الخاصة، وهي هيئات تعتبر هذا أمرا أساسيا لاتخاذ إجراءات وتدابير فعالة في مجال الإنفاذ.

- ودائرة الزراعة والثروة الحيوانية المسؤولة عن حماية أصناف النباتات وبعض تسميات المنشأ، وخاصة في مجال النبيذ والمشروبات الروحية؛
- ومعهد الصحة العامة المسؤول عن تسجيل المنتجات المنظمة ذات الصلة بالصحة (الأدوية ومستحضرات التجميل).

9. وباستثناء دائرة الزراعة والثروة الحيوانية، فإن هذه الهيئات ليست مسؤولة عن إنفاذ الحقوق التي تمنحها أو تسجلها.

10. وعلاوة على ذلك، يشارك عدد من المؤسسات العامة مباشرة في الكشف عن المعلومات المتعلقة بالتعديات على حقوق الملكية الفكرية وجمع المعلومات المخابراتية عنها والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها ومعاقبتهم:

- فرقة التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية؛
- وكارابينيروس دي شيلي (شرطة شيلي)؛
- ودائرة الإيرادات الداخلية؛
- ومكتب المدعي العام؛
- ودائرة الجمارك الوطنية؛
- والمحاكم العادية، في المسائل المدنية والجنائية.

11. وفي هذه المرحلة الأولية للفريق العامل، تقرر دعوة الهيئات العامة التي لها تأثير مباشر أكثر على إنفاذ الملكية الفكرية[6]. وفي حين أن إمكانية دعوة المزيد من المشاركين لا تزال مفتوحة، فإن التدبير الحالي ساعد على جعل تنظيم الاجتماعات أكثر يسرا وتبادل المعلومات أكثر مرونة.

12. ومن ثم، فإن الأعضاء الحاليين للفريق العامل هم كما يلي:

- دائرة الجمارك الوطنية المختصة بإجراءات الحدود؛
- ودائرة الإيرادات الداخلية (SII) المسؤولة عن التفتيش الضريبي الداخلي، لأنه في كل مرة تنتهك فيها قواعد الضرائب يُتعدى على الملكية الفكرية؛
- وفرقة التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية التابعة لفرع شرطة التحقيق، وهي وحدة متخصصة ذات اختصاص وطني في جرائم الملكية الفكرية؛
- ومكتب المدعي العام الذي تتمثل مهمته في توجيه التحقيق في الجرائم ومقاضاة المتهمين أمام المحكمة؛
- إدارة الحقوق الفكرية والمعهد الوطني للملكية الفكرية، وإن كانت تفتقر إلى صلاحيات الإنفاذ، فهما المؤسستان الرئيسيتان اللتان تمنحان أو تسجلان حقوق الملكية الفكرية في شيلي.

13. وتؤثر الاختصاصات المتباينة للمؤسسات، وعدد موظفيها المحدود، الذين يؤدون مهام متعددة عموما، ويضطلعون بمسؤوليات مختلفة، على إتاحة الوقت للمهام الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تتمثل المشكلة الخاصة التي تواجه المعهد الوطني

[6] في الوقت الحالي، لا توجد هناك أي مشاركة مؤسسية من جانب القطاع الخاص، ويستبعد أن تحدث أي مشاركة في المستقبل. بيد أنه في ظل ظروف محددة، يمكن التنسيق مع القطاع الخاص، ولا سيما بالنظر إلى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات خاصة في بعض الحالات. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن القطاع الخاص ينسق مبادرة أخرى تتمثل في مرصد التجارة غير المشروعة (http://www.observatoriocomercioilicito.cl/) الذي تشارك فيه الوكالات الحكومية والكيانات الخاصة والرابطات.

للملكية الفكرية في وجود مكتب دائرة الجمارك الوطنية في فالبارايسو، على عكس بقية المؤسسات التي لها مكاتبها الرئيسية في سانتياغو دي شيلي.

14. وثمة مسألة أخرى ينبغي النظر فيها وهي أن الفريق العامل يفتقر إلى ميزانية محددة. وتمول جميع نفقاته من الميزانية السنوية العادية لكل هيئة مشاركة، وفقا لإمكانياتها.

15. ويجب أن تؤخذ جميع هذه العوامل في الاعتبار عند إنشاء فريق عامل وتحديد تواتر اجتماعاته. ولهذا السبب، يعتزم الفريق العامل، على الأقل في هذه المرحلة الأولى، أن يجتمع ثلاث أو أربع مرات في السنة، من أجل تجنب إثقال جداول أعمال الهيئات الفردية. وقد عُقدت حتى الآن ثلاثة اجتماعات. ويجري بقية التنسيق بواسطة البريد الإلكتروني.

باء. المسائل التي سيتصدى لها الفريق العامل

16. إن أول ما فعله الفريق العامل عند إنشائه هو مطالبة ممثل كل مؤسسة عضو فيه بتفسير المشكلة الرئيسية لتلك المؤسسة فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ونظرا للطبيعة المتنوعة للأعضاء، من الواضح أن مشاكلهم مختلفة جدا. بيد أن هناك قلقا مشتركا يتمثل في الافتقار إلى التنسيق فيما بين الوكالات. وعلى الرغم من أن المسؤولين في كل كيان من الكيانات يعرفون بعضهم البعض، وكثيرا ما يعملون معا في الأنشطة المتصلة بالملكية الفكرية، لابد من خلق منتدى للمناقشة المتزامنة والمنسقة للمسائل.

وتتناول خطة العمل الحالية القضايا المبينة أدناه.

أ) تدريب متعدد التخصصات

17. من خلال الاستفادة من خبرة ومعرفة كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة، فإن الهدف هو وضع خطة تدريبية يقوم بها نفس الخبراء من كل كيان من الكيانات المشاركة. ويجري حاليا وضع جدول زمني سنوي للتدريب. وسيقترح أصحاب المصلحة المختلفون أنسب مواعيد للتدريب سواء في سانتياغو دي شيلي أو في الأقاليم.

ب) تبادل الإحصاءات وإنشاء جهة اتصال للمعلومات

18. حددت كل مؤسسة من المؤسسات المشاركة حاليا في الفريق العامل نقطة اتصال. هذا الشخص لا يصلح فقط لتبادل المعلومات وتسهيل الاتصال مع تلك المؤسسة، ولكن أيضا لتوفير الإحصاءات التي تسمح بإجراء مزيد من التحليل المتعمق للإنفاذ.

ج) التجارة الإلكترونية

19. يتمثل أحد التحديات الأولى التي تواجه الفريق العامل في صياغة وثيقة مشتركة تعكس الحالة الراهنة للتعدي على الملكية الفكرية في التجارة الإلكترونية، وذلك من أجل تقييم الخطوات التي يتعين اتخاذها لمعالجة هذه المسألة.

د) الاتصالات والتثقيف

20. قدمت كل مؤسسة مبادراتها الحالية في حين قدمت مؤسسات أخرى الدعم. والهدف من ذلك هو ضمان التنسيق بين مديري الاتصالات في هذه المؤسسات بغية إبراز الإنجازات وتوليد المزيد من المعرفة والمعلومات بشأن هذا الموضوع.

هـ) الإصلاحات القانونية

21. تقدم كل مؤسسة تقارير عن مبادرات الإصلاح القانوني في مجالاتها التي يجري تطويرها أو مناقشتها حاليا، وهذا يؤثر على إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. والهدف من ذلك هو التأكد من أن المشاركين الآخرين يعرفون هذه المشاريع، بغية إحداث تحسينات ممكنة أو إضافات أو مجرد الحصول على دعم مشاريع القوانين في الكونغرس.

و) تخزين السلع المصادرة

22. تكتسي هذه المسألة أهمية كبيرة بالنسبة إلى فرقة التحقيق في الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية، ودائرة الجمارك، والنيابة العامة. وتعد الجهود المشتركة داخل الفريق العامل حاسمة من أجل التوصل إلى حل يساعد هذه المؤسسات على تلبية الاحتياجات التي تواجهها عادة عند أداء واجباتها أثناء مصادرة السلع المخالفة.

ثالثا. خاتمة

23. نأمل أن يسمح لنا تشغيل الفريق العامل بوضع نظام للملكية الفكرية أكثر تكاملا وأن يكون الفريق العامل بمثابة منتدى للحوار والتثقيف والتنسيق. وهذا العمل يجري حاليا، ونحن على ثقة من أنه سيسهم في تحسين بيئة الملكية الفكرية في شيلي.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين - تجارب من الصعيدين الوطني والمحلي

*مساهمات من إعداد السيد وانغ شانغلي، نائب المدير العام، مكتب الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد، بيجين، الصين، والسيد روي وينبياو، نائب المدير العام، إدارة الملكية الفكرية في بلدية شنغهاي، شنغهاي، الصين**

ملخص

أطلقت الصين في عام 2008 مبادئها التوجيهية بشأن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، جاعلة من الملكية الفكرية الركيزة الأساسية للحفاظ على الابتكار وتحفيزه.

وبغية توضيح الممارسات المثلى لتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين، يُقدّم عرض لمساهمتين، تتناول أولّهما التجارب التي أجراها مكتب الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الوطني الرائد) على الصعيد الوطني، وتُعنى المساهمة الثانية بالتجارب التي أجرتها حكومة بلدية شنغهاي الشعبية على الصعيد المحلي.

وعلى الصعيد الوطني، تولي حكومة الصين أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية، وقد حقّقت نتائج إيجابية في هذا الشأن بفضل إنشاء الفريق الوطني الرائد برئاسة نائب رئيس مجلس الدولة، وهو فريق مكرّس يتّخذ إجراءات على الصعيد الوطني لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية ويساهم بنشاط في تعزيز الجهود التعاونية بين الوكالات وبين الأقاليم وعبر الحدود لإنفاذها.

وأمّا على الصعيد المحلي، فقد عملت حكومة بلدية شنغهاي الشعبية بالتعاون مع الويبو لتيسير أنشطة إذكاء الوعي والتدريب وتكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل حكومة بلدية شنغهاي الشعبية جهوداً حثيثة من أجل تكوين الكفاءات في مجال الملكية الفكرية في شنغهاي، بما في ذلك من خلال تنسيق إجراءات الإنفاذ الإدارية بتنظيم اجتماعات مشتركة بين الوكالات.

أولا. مقدمة

1. أطلقت الصين في عام 2008 مبادئها التوجيهية بشأن الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، جاعلة من الملكية الفكرية الركيزة الأساسية للحفاظ على الابتكار وتحفيزه. "وتعترف الصين اعترافاً تاماً بأن بناء مركز قوة للملكية الفكرية مرهون بإرساء ثقافة احترام المعارف وتبجيل الابتكار والالتزام بالقانون، إضافة إلى إذكاء وعي الجمهور العام إزاء الملكية الفكرية"[1]. وتولي حكومة الصين أهمية كبيرة لتطوير الملكية الفكرية على نحو منسق ومتكامل. وأسفر ذلك عن وضع آلية تنسيق فيما بين الوكالات ألا وهي المؤتمر المشترك بين الإدارات لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية، الذي يستضيف مكتب الدولة للملكية الفكرية في الصين مكتبه.

---

* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] مفوض مكتب الدولة للملكية الفكرية لجمهورية الصين الشعبية، الدكتور شان شانغيو، *الصين – في طريقها لتصبح مركز قوة للملكية الفكرية*، مجلة الويبو، ملحق خاص، نوفمبر 2016، متوفر على الرابط: http://www.wipo.int/wipo_magazine/en/2016/si/index.html

2. وبغية توضيح الممارسات المثلى لتنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين، يُقدّم عرض لمساهمتين، تتناول أولّهما التجارب التي أجراها مكتب الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الوطني الرائد) على الصعيد الوطني، وتُعنى المساهمة الثانية بالتجارب التي أجرتها حكومة بلدية شنغهاي الشعبية على الصعيد المحلي.

ثانيا. تعزيز التعاون الوطني بشأن تدابير الإنفاذ لكبح التعدي على الملكية الفكرية بصرامة في الصين – عمل الفريق الوطني الرائد في مجال مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد

ألف. مقدمة

3. أنشأت الحكومة الصينية الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الوطني الرائد) في نوفمبر 2011 وأوكلت إليه مهمة اتخاذ تدابير على الصعيد الوطني لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية. ويرأس الفريق نائب رئيس مجلس الدولة ويتكون من 29 وكالة حكومية تُعنى بالإنفاذ الإداري والعدالة الجنائية وصون النظام الاجتماعي، بالإضافة إلى مسائل عامة تتعلق بالجانب القانوني والدعاية. وعلى مرّ السنوات الستة الماضية، ونظراً إلى التغيرات الاقتصادية والمخاوف المتأتية من داخل البلد وخارجه، عزّز الفريق الوطني الرائد جهود التنسيق من خلال الارتباط العمودي والتعاون الأفقي وزاد من الإنفاذ التعاوني بين الوكالات وبين الأقاليم وعبر الحدود، مما ساهم بفعالية في كبح التعدي على الملكية الفكرية والحفاظ على المنافسة الشريفة في السوق.

باء. الأهداف الرئيسية المتوخاة في عمل الفريق الوطني الرائد

(أ) تشجيع التعاون بين القطاعات

4. نظراً إلى الطبيعة المنظمة لأنشطة التعدي على الملكية الفكرية، بالإضافة إلى الإنتاج المتنوع والمتزايد للمنتجات المتعدية على الملكية الفكرية وانتقال نطاق سلسلة توزيعها نحو مناطق أخرى، كُثّفت الجهود المبذولة في مجال الإنفاذ التعاوني بقوة عبر مختلف الهيئات الحكومية واستُبدلت الإجراءات المعزولة بإجراءات إنفاذ بين الوكالات على جميع مستويات سلسلة الإنتاج والتوزيع. وحشدت الوكالات الأعضاء جهودها للعمل جنباً إلى جنب على نحو متكامل من أجل إطلاق تدابير إنفاذ هادفة باستمرار في مجال الإنترنت والأسواق الريفية والتوثيق البرمجي ووقود المحركات.

5. وتُشجع منصة معلومات مركزية على تحقيق التقارب الفعّال بين الإنفاذ الإداري والعدالة الجنائية. وبدأ تشغيل المنصة في يوليو 2017 وهي تهدف إلى إتاحة تبادل المعلومات بسلاسة عبر الإنترنت بشأن القضايا الإدارية والقضائية على المستوى المركزي والإقليمي وعلى مستوى المقاطعة والمدينة. وسجّلت المنصة إلى حدّ الآن أكثر من 000 430 مدخلة.

(ب) تعزيز الحوكمة الأقاليمية

6. وُضعت مجموعة من الآليات وأضفي عليها الطابع المؤسسي بحيث تتيح عقد اجتماعات مشتركة بانتظام للأقاليم والمدن في كل منطقة من المناطق الثلاثة، أي الأقاليم والمدن الخمسة في منطقة دلتا نهر يانغتسي، والأقاليم والمدن الخمسة في منطقة شمالي الصين والأقاليم والمدن الثمانية في منطقة دلتا نهر اللؤلؤة. وتيسّر تلك الآليات التعاون الأقاليمي فيما يخص تبادل المعلومات الإرشادية ونقل الأدلّة والتحقيق في القضايا.

7. ومنذ عام 2007، وبالاستناد إلى الممارسات الناجحة السابقة، يعمل تحالف Cloud Sword Alliance، وهو فرقة عمل مشتركة بين القطاعين الخاص والعام يشارك فيها الفريق الوطني الرائد، على تنسيق وتنظيم عمليات التقليد على شبكة الإنترنت في 13 إقليماً ومدينة في منطقتي دلتا نهر يانغتسي ودلتا نهر اللؤلؤة. وعلاوة على ذلك، استفادت الأقاليم والمدن الواقعة على طول الحزام الاقتصادي لطريق الحرير من التوجيه فيما يخص تعاونها الإقليمي لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية.

وتساهم جهود من هذا القبيل باستمرار في تحسين قدرة الحوكمة على طول سلسلة الإنتاج والتوزيع الخاصة بالمنتجات المتعدية على الملكية الفكرية.

8. وخضع التعاون في مجال البيانات الكبيرة بين الحكومات والمؤسسات إلى الاستكشاف والتعزيز على نحو نشط. إذ يوفر موقع أليبابا (Alibaba) وغيره من منصات التجارة الإلكترونية الآلاف من المعلومات الإرشادية عن النشاط الإجرامي المزعوم في إدارات الإنفاذ ذات الصلة، مما يساعد هذه الأخيرة على إيداع القضايا في الوقت المحدد وحلّها بفعالية وقمع الانتهاكات بسرعة.

9. ومنذ عام 2013، أطلقت الحكومة الصينية بنجاح أكثر من 170 إجراء إنفاذ لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية، وأفضى ذلك إلى التحقيق في عدد تراكمي من الانتهاكات والقضايا الإجرامية بلغ 1.3 مليون قضية، إضافة إلى معاقبة مرتكبيها.

(ج) توسيع نطاق التعاون عبر الحدود

10. تماشياً مع الاتجاهات الجديدة لتحقيق المزيد من التكامل في الاقتصاد العالمي، استفاد الحوار العالمي في مجال إنفاذ الملكية الفكرية من التعزيز. ففي إطار علاقاتها الاقتصادية والتجارية، تقيم الصين منذ سنوات عديدة أنشطة تعاونية وتبادلات ثنائية ومتعددة الأطراف في مجال الملكية الفكرية مع الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا وسويسرا واليابان. وبالإضافة إلى ذلك، عزّزت الصين من التعاون الدولي في مجال الإنفاذ بين الأمن العام الداخلي والجمارك ووكالات مراقبة الجودة ونظيراتها في البلدان ذات الصلة، مما ساهم بفعالية في صون الحقوق والمصالح المشروعة للمستهلكين. وفي الوقت نفسه، نُظّمت دورات تدريبية تهدف إلى تحسين القدرة على الإنفاذ والإشراف في البلدان النامية من خلال قنوات مساعدة أجنبية. ولأربع سنوات على التوالي، نُظّمت اجتماعات لمستشارين في أكثر من اثني عشرة سفارة في الصين، بما في ذلك سفارتي المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وساعد مثل هذا التبادل العميق في توطيد التفاهم والثقة المتبادلة، مما أكّد فعالية الحوار الصيني-الأجنبي في مجال الملكية الفكرية.

11. وفي عام 2016، اضطلعت الإدارة العامة للجمارك بسبع عمليات إنفاذ بالتعاون مع الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية وروسيا واليابان وجمهورية كوريا. وتعاونت وزارة الأمن العام عن كثب مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (INTERPOL) وسلطات الإنفاذ في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة بشأن 21 قضية رئيسية عبر الحدود، وذلك من خلال تبادل المعلومات والتحقيق المُساعَد وجمع الأدلة والتدابير المشتركة والمساعدة القضائية. وكانت هذه المساعي التعاونية بمثابة جواب صارم عن الجرائم العابرة للحدود، وتلقت ردوداً إيجابية من البلدان ذات الصلة.

ثالثا. حماية حقوق الملكية الفكرية وتكوين ثقافة في مجال الملكية الفكرية: ممارسة بلدية شنغهاي

ألف. التعاون بين الويبو وشنغهاي في مجال الملكية الفكرية

12. قدّمت الويبو بنشاط دعمها إلى شنغهاي في مجال أنشطة إذكاء الوعي وتكوين الكفاءات المتعلقة بالملكية الفكرية من خلال تنظيم منتديات وندوات وحلقات عمل مشتركة.

13. ومنذ عام 2014، اشتركت الويبو وحكومة بلدية شنغهاي في تنظيم منتدى شنغهاي للملكية الفكرية لثلاث سنوات على التوالي. وحضر المنتدى زهاء 400 شخص ينتمون إلى حوالي 50 بلداً. وكان من بين المشاركين مسؤولون حكوميون وخبراء وعلماء ومشاركون آخرون من المنظمات الدولية.

14. وجرى تبادل للآراء خلال الحدث على نحو عميق خلال ست دورات كانت على النحو الآتي: استراتيجيات الملكية الفكرية الوطنية، وتسويق الملكية الفكرية واستخدامها، والتعاون الدولي لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، والتجارب الوطنية بشأن آليات إنفاذ الملكية الفكرية، وتسوية منازعات الملكية الفكرية، والفصل في قضايا الملكية الفكرية وأحكامها القضائية.

15. وتبادل المشاركون تجاربهم الناجحة بشأن مجموعة من الموضوعات منها تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت وتوطيد إرساء ثقافة للملكية الفكرية وتحسين الآليات البديلة لتسوية للمنازعات. وتمّ التوصل إلى اتفاق في الآراء فيما يتعلق بأهمية إذكاء الاحترام للملكية الفكرية، والذي يعتبر بمثابة أساس مفيد لتحديد الحلول الناجعة للتحديات المشتركة التي تطرحها الملكية الفكرية في شتى أصقاع العالم.

16. وفي عام 2015، أُطلقت في شنغهاي أول مدرسة صيفية مشتركة بين الويبو والصين بشأن الملكية الفكرية. وتُعقد أيضاً سنوياً حلقة عمل بشأن الاستخدام الفعال لخدمات الويبو العالمية للملكية الفكرية وحلقة عمل بشأن نظام الويبو للوساطة والتحكيم وذلك منذ عام 2015.

17. وأقامت هذه الأنشطة منصة عالمية ومتعددة المستويات لتدريب المسؤولين الحكوميين والقضاة والخبراء والعلماء، بالإضافة إلى المهنيين في مجال الملكية الفكرية الذين ينتمون إلى شركات أو مؤسسات قانونية وغيرها من المؤسسات التي تقدم خدمات في مجال الملكية الفكرية وتعزيز المبادلات بينهم، وذلك في شنغهاي والمناطق المجاورة. وأثبتت تلك الأنشطة أيضاً مدى شعبيتها في أوساط جميع المشاركين.

باء. الإجراءات التي تتخذها شنغهاي لتكوين الكفاءات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية في إطار سعيها الحثيث إلى تبوء مكانة قطب للملكية الفكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

(أ) الحماية القضائية لحقوق الملكية الفكرية في شنغهاي

18. في الوقت الحالي، تلتزم شنغهاي التزاماً تاماً لتبوء مكانة مركز للابتكار العلمي والتكنولوجي يكون له أثر عالمي.

19. وفيما يخص الحماية القضائية، أقامت شنغهاي شعبا قضائية للملكية الفكرية علي المستويات الثلاث للمحاكم. ففي عام 2016، أدرجت المحاكم في شنغهاي للمرة الأولى أكثر من 000 10 قضية تتعلق بالملكية الفكرية. وفي نهاية عام 2014، أُنشئت محكمة شنغهاي للملكية الفكرية التي تُحصى من بين المحاكم الثلاثة المختصة في الملكية الفكرية في الصين. وفي عام 2016، تلقّت المحكمة 877 1 قضية تتعلق بالملكية الفكرية، بما في ذلك 904 قضايا من الدرجة الأولى. وترتبط نسبة 92.26 بالمئة من تلك القضايا بالابتكار العلمي، بما في ذلك البراءات وبرامج الحاسوب والأسرار التجارية. ويزداد اختيار أصحاب الحقوق محلياً وخارجياً لشنغهاي كمكان محبذ لتسوية منازعاتهم في مجال الملكية الفكرية.

(ب) الحماية الإدارية لحقوق الملكية الفكرية في شنغهاي

20. فيما يخص الإنفاذ الإداري، وضعت شنغهاي آلية تعاون من خلال اجتماع مشترك بشأن الملكية الفكرية على مستوى البلدية، يترأسه نائب رئيس البلدية وتشارك في عضويته أكثر من 20 وكالة حكومية. وتتمثل المهمة الموكلة إليه في تنسيق إيجاد آلية استجابة سريعة لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية وتنظيم حملات ضد الانتهاكات التي تطالها من قبل مختلف وكالات إعمال القانون. وفي عام 2016، قدّمت وكالات الإنفاذ الإداري في شنغهاي 570 3 حالة من حالات التعدي على الملكية الفكرية، بما في ذلك التقليد، تنطوي على ما قيمته أكثر من 170 مليون يوان صيني. وعلى سبيل المثال، وخلال العام الجاري، سجّلت إدارة شنغهاي للملكية الفكرية 258 حالة انتهاك للبراءات وعالجتها. وأوفدت إدارة شنغهاي للملكية الفكرية أيضا موظفيها إلى 41 معرضاً دولياً واسع النطاق، تكفّلوا بمعالجة أكثر من 300 شكوى متعلقة بنزاعات انتهاك البراءات في

الموقع. ومن الناحية العملية، يرحب أصحاب الحقوق محلياً وخارجياً بالإنفاذ الإداري نظراً إلى فعاليته الكبيرة وتكاليفه المنخفضة.

(ج) التسوية البديلة لمنازعات الملكية الفكرية في شنغهاي

21. فيما يخص التسوية البديلة للمنازعات، قطعت محكمة شنغهاي للتحكيم في مجال الملكية الفكرية التي أُنشئت في عام 2008 شوطاً أولياً في مجال تسوية منازعات الملكية الفكرية. واتخذت إدارة شنغهاي للملكية الفكرية أيضا أولى خطواتها على الصعيد الوطني لإقامة نظام للوساطة بين الأشخاص فيما يخص منازعات الملكية الفكرية، وهو نظام يستقي عمله من جمعيات قطاع الأعمال ومراكز الوساطة والوكالات الوسيطة في مجال الوساطة. ولا يساهم نظام من هذا القبيل في تقليص تكاليف الإنفاذ التي تقع على عاتق أصحاب الحقوق فحسب، بل يساهم أيضا في تعزيز الدور الذي تضطلع به الإدارة الاجتماعية الرشيدة في حماية الملكية الاجتماعية.

(د) إرساء ثقافة للملكية الفكرية في شنغهاي

22. فيما يخص تطوير ثقافة للملكية الفكرية، تنتهز شنغهاي خلال شهر أبريل من كل سنة الفرصة بمناسبة اليوم العالمي للملكية الفكرية في 26 أبريل لإطلاق حملتها السنوية خلال أسبوع الدعاية لحماية الملكية الفكرية، وتتخذ تلك الحملات أشكالا مختلفة على غرار قراءات ومنتديات وندوات، وذلك عبر قنوات مختلفة من الصحف المكتوبة والقنوات التلفزيونية وشبكة الإنترنت، بغية إذكاء الوعي والاحترام لدى الجمهور إزاء حماية الملكية الفكرية. وعلى وجه الخصوص، تعقد إدارة شنغهاي للملكية الفكرية دورات إعلامية عن تطوير الملكية الفكرية في شنغهاي لفائدة مسؤولين من القنصليات العامة وممثلين عن غرف التجارة والشركات الأجنبية المستقرة في شنغهاي. وتيسر إدارة الملكية الفكرية في شنغهاي أيضاً نشر ورقة غير رسمية عن الملكية الفكرية في شنغهاي إضافة إلى تشكيلة سنوية تتضمن أبرز القضايا النموذجية للملكية الفكرية في شنغهاي.

التعاون بين الوكالات الإدارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في اليابان - الجوانب القانونية والتشغيلية

*مساهمة من إعداد السيد شينجي إيغاراشي، نائب مدير شعبة التعاون الدولي، مكتب اليابان للبراءات، طوكيو، اليابان**

ملخص

تشرح هذه الوثيقة الأنشطة التعاونية التي يجري الاضطلاع بها بين الوكالات الإدارية في اليابان للحد من التعديات على الملكية الفكرية.

ولا يوجد في اليابان قانون واحد ينظم كافة نواحي إنفاذ الملكية الفكرية. عوضا عن ذلك، يشتمل كل من قانون الملكية الفكرية وقانون الجمارك وقانون الإجراءات الجنائية على أحكام بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، تنص على التعاون فيما بين بعض الوكالات الإدارية المعنية في اليابان.

والوكالات الإدارية الرئيسية المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية هي: مكتب اليابان للبراءات والجمارك والشرطة. وهي مسؤولة عن تطبيق القوانين المعنية وإنفاذ الملكية الفكرية في نطاق اختصاصاتها. والهدف من التعاون فيما بينها هو الاستفادة مما لديها من خبرة. ويسهل مكتب اليابان للبراءات التحقيقات التي تجريها الجمارك أو الشرطة بشأن التعديات على الملكية الفكرية، وذلك من خلال تزويدهما بآراء الخبراء.

وعلاوة على ذلك، أُنشئ مكتب استشارات متعدد الخدمات لدعم الشركات اليابانية، وذلك عن طريق تقديم المشورة أو التوجيه بشأن كيفية مواجهة المشكلات الناجمة عن السلع المقلدة والمقرصنة.

أولا. مقدمة

1. يسهم التعاون بين الوكالات الإدارية؛ مثل مكتب اليابان للبراءات والجمارك والشرطة، في دعم إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في اليابان بفعالية وكفاءة. ويتجسد ذلك التعاون في قوانين الملكية الفكرية (مثل: قانون البراءات أو قانون التصاميم أو قانون العلامات التجارية أو قانون حق المؤلف) وقانون الجمارك وقانون الإجراءات الجنائية، التي يتضمن كل منها أحكاما تتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية ضمن نطاق تطبيقه.

2. ومثال ذلك، يحدد قانون البراءات متى يقع التعدي على حق البراءة، كما يحدد العقوبات المدنية والجنائية الواجبة التطبيق. أما قانون الجمارك فيفسح المجال للجمارك لطلب رأي مكتب البراءات بشأن ما إذا كانت السلع المستوردة أو المصدَّرة تتعدى، مثلا، على حقوق العلامات التجارية في اليابان. إضافة إلى أن الشرطة يمكنها، بموجب قانون الإجراءات الجنائية، أن تطلب المشورة من مكتب البراءات عند التحقيق في قضايا جنائية تنطوي، مثلا، على تعديات مزعومة على علامات تجارية. وكإجراء تشغيلي، ينبغي أن تكون جميع المراسلات كتابة سواء بين الجمارك ومكتب البراءات أم بين الشرطة ومكتب البراءات.

3. وإضافة إلى ذلك، أنشأت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة مكتبا لحماية حقوق الملكية الفكرية، يقدم استشارات شاملة بشأن السلع المقلدة والمقرصنة. ويعمل المكتب بالتعاون مع الشركات اليابانية، ويتبادل المعارف مع الجمارك وأجهزة الشرطة الأجنبية للتأكد من صحة السلع؛ من أجل تعزيز تدابير الإنفاذ المتخذة خارج اليابان لمنع تقليد المنتجات التي تمتلك الشركات اليابانية حقوق ملكيتها الفكرية.

---

* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

ثانيا. الجوانب القانونية للتعاون بين الوكالات الإدارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

ألف. اشتمال قوانين الملكية الفكرية اليابانية على أحكام محددة لإنفاذ الملكية الفكرية

4. تنص المادة 68 من قانون البراءات[1] على تمتع أصحاب البراءات بحق استئثاري[2] في استغلال اختراعاتهم المحمية ببراءة في أنشطة تجارية. لذلك، إذا استغل طرف ثالث اختراع محمي ببراءة في نشاط تجاري دون موافقة صاحب الحق، فإن هذا يشكل تعديا على حق صاحب البراءة. ولتحديد ما إذا كان نشاط الطرف الثالث يتعدى على اختراع محمي ببراءة أم لا فمن الضروري تحديد النطاق التقني للاختراع المحمي ببراءة (المادة 70 من قانون البراءات).

5. وإضافة إلى ذلك، تنص المواد من 100 إلى 106 من قانون البراءات على حق أصحاب الحقوق في استصدار أمر زجري لوقف التعديات المباشرة وغير المباشرة على حق البراءة، وتحديد الكيفية التي يتم بها حساب التعويضات، وتحديد الإجراءات الواجب تطبيقها في دعاوى التعدي المدنية المرفوعة أمام أي محكمة.

6. وعلاوة على ذلك، ينص قانون البراءات على العقوبات الجنائية الواجبة التطبيق، مثل السجن و/أو الغرامة، على أي شخص يرتكب فعل من أفعال التعدي بصورة مباشرة (المادة 196)[3] أو غير مباشرة (المادة 196-2)[4].

7. ويتضمن قانون التصاميم وقانون العلامات التجارية وقانون حق المؤلف أحكاما مماثلة للمواد المذكورة أعلاه في قانون البراءات، تتناول التعدي على التصاميم والعلامات التجارية وحق المؤلف على التوالي.

باء إنفاذ الملكية الفكرية بموجب قانون الجمارك

8. يحظر تصدير أو استيراد السلع التي تشكل تعديا على حقوق الملكية الفكرية إلى اليابان (المواد 69-2(1)(3) و69-11(1)(9) من قانون الجمارك)، ويُعاقب الأشخاص الذين يقومون بذلك بالسجن و/ أو الغرامة (المواد 108-4(2) و109(2) من قانون الجمارك). ويُخول للجمارك صلاحية التحقيق في انتهاكات قانون الجمارك، واستدعاء أي مشتبه به أو شاهد للمثول أمام مكاتب الجمارك للاستجواب وفحص الأمتعة أو غيرها من المتعلقات. ويمكن للجمارك أيضا أن تجري تحقيقات إلزامية، تشمل التفتيش والمصادرة إذا أصدرت المحكمة أوامر بذلك. وفي إطار هذه التحقيقات، يجوز للجمارك بموجب المادة 119(2) من قانون الجمارك أن تلتمس من مكتب اليابان للبراءات تقديم رأي خبير بشأن ما إذا كانت السلع المصدَّرة أو المستوردة تشكل، على الأرجح، تعديا على حقوق الملكية الصناعية[5] أم لا. ويجوز للجمارك توجيه اتهامات جنائية ومقاضاة المشتبه بهم إذا كانت جرائمهم بنية إحداث ضرر بالغ.

9. وإضافة إلى ما سبق، عندما تعثر الجمارك على السلع المصدرة أو المستوردة التي يُشتبه في تعديها على حقوق الملكية الفكرية وتصادرها، عليها أن تحدد ما إذا كانت هذه السلع تشكل بالفعل تعديا على حقوق الملكية الفكرية أم لا، وذلك استنادا إلى الأدلة والآراء التي يقدمها كل من أصحاب الحقوق والمصدرين أو المستوردين. وفي حال تعذر على الجمارك التأكد

---

[1] قانون البراءات (القانون رقم 121 الصادر في 13 أبريل 1959، والمعدل بالقانون رقم 55 الصادر في 10 يوليو 2015)، متاح في ويبو ليكس على الرابط التالي: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=16061

[2] ومع ذلك، عندما يمنح أصحاب البراءات تراخيصا حصرية، لا ينطبق هذا الحكم في حال استغلال المرخص لهم الاختراعات المحمية ببراءة (المادة 68 من قانون البراءات).

[3] تنص المادة 196 على ما يلي: "يعاقب المتعدي على حق البراءة أو على الترخيص الحصري بالسجن مع الشغل لمدة لا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تتجاوز 000 000 10 ين أو بالجمع بين الاثنين" (ويُستثنى من ذلك الشخص الذي ارتكب فعلا يشكل تعديا على حق براءة أو على ترخيص حصري بموجب المادة 101).

[4] تنص المادة 196-2 على ما يلي: " يُعاقب أي شخص يرتكب فعلا يشكل تعديا على حق البراءة أو على الترخيص الحصري بموجب المادة 101 بالسجن مع الشغل لمدة لا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تجاوز 000 000 5 ين أو بالجمع بين الاثنين".

[5] في الواقع العملي، جميع الطلبات تقريبا التي تقدمها الجمارك إلى مكتب اليابان للبراءات تتعلق بالعلامات التجارية المسجلة لدى المكتب.

من ذلك، يمكنها أن تطلب من مكتب البراءات تقديم رأي خبير بشأن النطاق التقني للاختراع المشمول ببراءة أو بشأن نموذج المنفعة المسجل أو التصميم المسجل للاختراع المعني (المواد 69-7 و69-17 من قانون الجمارك).

جيم إنفاذ الملكية الفكرية بموجب قانون الإجراءات الجنائية

10. تنص المادة 189(2) من قانون الإجراءات الجنائية على تولي ضباط الشرطة، الذين يقومون بدور ضباط الشرطة القضائية، التحقيق مع الجناة، وفحص أي أدلة ذات صلة، متى ثبُت لديهم وقوع جرائم تعدي على حقوق الملكية الفكرية. كذلك تدخل التعديات على حقوق التصاميم الصناعية وعلى حقوق العلامات التجارية، على سبيل المثال، ضمن نطاق هذه الجرائم.

11. ويجوز للشرطة، في إطار تحقيقها الجنائي، أن تطلب من مكتب اليابان للبراءات تقديم رأي خبير لتحديد وقوع التعدي على حقوق الملكية الصناعية أم لا (المادة 197(2) من قانون الإجراءات الجنائية)[6].

ثالثا. الجوانب العملية للتعاون بين الوكالات الإدارية المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

ألف التعاون بين مكتب اليابان للبراءات والجمارك أو الشرطة

12. عندما تطلب الجمارك أو الشرطة رأي خبير من مكتب اليابان للبراءات، فإن ذلك يتم كتابة، كما أن رد مكتب البراءات يكون كتابة أيضا. وحينما تصادر الجمارك بضائع مصدرة أو مستوردة يشتبه في أنها تشكل تعديا على حقوق الملكية الفكرية، يلتزم مكتب البراءات بالرد في غضون 30 يوما. وعلى الرغم من أن آراء الخبراء ليست مُلزمة من الناحية القانونية، فإن الجمارك والشرطة تقدر قيمة آراء المكتب وملاحظاته بوصفها مشورة مهنية.

13. وإضافة إلى ذلك، يشارك موظفو الجمارك ومكتب البراءات في الدورات تدريبية التي ينظمها كل منهما. وبذلك تستطيع المنتظمتان تبادل المعارف والعمليات التجارية الخاصة بهما.

باء التعاون بين الجمارك و الشرطة

14. ويمكن للجمارك أن توجه اتهامات جنائية للمشتبه بهم أمام النيابة العامة إذا كانت جرائمهم بنية إحداث ضرر بالغ. وفي مثل هذه الحالات، تزود الجمارك الشرطة بمعلومات تتعلق بالقضايا، كما تشترك معها في التحقيقات.

رابعا. مكتب استشارات متعدد الخدمات بشأن السلع المقلدة والمقرصنة

15. منذ أغسطس 2004، دأبت الحكومة اليابانية على إسداء المشورة إلى الشركات والمنظمات في اليابان بشأن السلع المقلدة والمقرصنة، وذلك من خلال مكتب وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة لحماية حقوق الملكية الفكرية (المكتب). وقد أنشيء المكتب، عملا بقرار المقر الاستراتيجي للملكية الفكرية[7] الصادر في مايو 2004، تلبية لحاجة اليابان إلى مكتب حكومي واحد يقدم المساعدة الكاملة للمنشآت التجارية التي تقع ضحية للسلع المقلدة والمقرصنة.

---

[6] في الواقع العملي، جميع الطلبات تقريبا التي تقدمها الشرطة إلى مكتب اليابان للبراءات تتعلق بالعلامات التجارية المسجلة لدى المكتب.

[7] أنشئ المقر الرئيسي لاستراتيجية الملكية الفكرية في مارس 2003، بموجب القانون الأساسي للملكية الفكرية (القانون رقم 122 المؤرخ في 4 ديسمبر 2002). وتتمثل مهمته في وضع برنامج استراتيجي سنوي لإنشاء الملكية الفكرية وحمايتها واستغلالها. وتم نشر أحدث *برنامج استراتيجي للملكية الفكرية* في مايو 2017. ويتولى رئاسة المقر الاستراتيجي للملكية الفكرية رئيس الوزراء، وهو حاليا السيد شينزو آبي (عضو مجلس النواب)، ونواب الرئيس هم: وزير الدولة للمهام الخاصة المتعلقة بالملكية الفكرية، وأمين مجلس الوزراء، ووزير التربية والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا، ووزير الاقتصاد والتجارة والصناعة. ومن بين الأعضاء أيضا وزراء وخبراء آخرين في مجال الملكية الفكرية.

16. ويجيب المكتب على الاستفسارات بشأن القوانين، كما يقوم بدور مكتب الاتصال عن طريق التنسيق بين جهود الوزارات المعنية (وزارة المالية، ووزارة الخارجية، والوكالة الوطنية للشرطة، ووكالة الشؤون الثقافية، ووزارة الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك) والحكومات الأجنبية. وبوصفه كيانا حكوميا، فإنه يضمن تعاون جميع الوزارات المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في الرد على الأسئلة المطروحة في الاستفسارات الواردة قبل تقديم الرد.

17. وتبعا لمضمون الاستفسارات الواردة، يقوم المكتب – بما لديه من كوادر متخصصة ذات خبرة سابقة في العمل كمحامين في مجال الملكية الفكرية، أو كفاحصي براءات في مكتب اليابان للبراءات أو كموظفين في شعبة الملكية الفكرية في شركات خاصة – بالرد مباشرة مستفيدا من معارف موظفيه في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، أو بالتنسيق مع الوزارة أو الوكالة المعنية التي يمكنها التعامل بصورة مناسبة مع الاستفسار المعني. وعلاوة على ذلك، إذا لاحظ المكتب وضعا حرجا يجري فيه أو جرى فيه التعدي على الملكية الفكرية، فإنه يتقاسم هذه المعلومات مع الجمارك والشرطة.

18. وعندما يتلقى المكتب استفسارات أو شكاوى بشأن سلع مقلدة أو مقرصنة من عامة المستهلكين في اليابان، فإنه ينصحهم بالتشاور مع المراكز المحلية لشؤون المستهلكين أو مركز المستهلكين العابر للحدود التابع للمركز الوطني لشؤون المستهلكين في اليابان.

19. ويقدم المركز الوطني لشؤون المستهلكين في اليابان إلى عامة المستهلكين خدمات استشارية بشأن مختلف المشكلات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المُشتراة، بما في ذلك السلع المقلدة أو المقرصنة[8]؛ وذلك من خلال المراكز المحلية لشؤون المستهلكين التابعة له. وإضافة إلى ذلك، يقدم المركز الوطني المشورة بشأن المعاملات العابرة للحدود، بما في ذلك المعاملات التجارية عبر الإنترنت، بناء على طلب المستهلكين، ويساعد في حل المنازعات بشأن المعاملات التجارية بين المستهلكين اليابانيين والشركات في الخارج أو بين المستهلكين في بلدان أخرى والشركات اليابانية[9].

[8] وفي 16 أكتوبر 2014، نشر مركز الوطني لشؤون المستهلكين في اليابان بيانا صحفيا (باللغة اليابانية فقط) لإذكاء وعي المستهلكين بالمخاطر المرتبطة بالسلع المقلدة أو السلع المقلِدة للعلامات التجارية (يمكن الاطلاع عليه على الموقع الإلكتروني للمركز على الرابط التالي: http://www.kokusen.go.jp/pdf/n-20141016_1.pdf.

[9] وفي عام 2014، تلقت اللجنة أكثر من 400 4 استفسار، 55 في المائة منها بشأن مشكلات تتعلق بشراء سلع مقلدة (انظر المعلومات المتاحة على موقع مركز للمستهلكين العابر للحدود على الرابط التالي:https://ccj.kokusen.go.jp/case/case4

خامسا. التنسيق مع الشركات اليابانية الخاصة لتعزيز الإنفاذ في الخارج لمنع تقليد المنتجات التي يملك اليابانيون حقوق ملكيتها الفكرية

20. من أجل تعزيز إنفاذ حقوق الملكية في الخارج ومنع تقليد منتجات وسلع صنعتها أو وردتها شركات يابانية، ينظم المكتب، بالتعاون مع الشركات اليابانية، ندوات ويقدم محاضرات لسلطات الجمارك والشرطة في البلدان التي يقع فيها التعدي على حقوق الملكية الفكرية للشركات اليابانية. وتوفر هذه الندوات والمحاضرات المعرفة العملية للعاملين في الجمارك والشرطة المحلية، مما يعزز قدراتهم على التحقق من صحة السلع ومصادرة السلع المقلدة.

21. وحتى الآن، نُظمت هذه الندوات في البرازيل وشيلي والصين ومصر والهند وإندونيسيا والعراق وماليزيا وميانمار والفلبين وروسيا وتايلند وفييت نام والولايات المتحدة الأمريكية.

تنسيق عملية إنفاذ الملكية الفكرية - ركيزة هامة لخطة ناميبيا الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد تيلينغ إس. أنديما، كبير الموظفين التنفيذيين، والسيدة إينا فيلنغي كاوندو، القائم بأعمال المسؤول التنفيذي لأنشطة الملكية الفكرية، الهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال، ويندهوك، ناميبيا[*]

ملخص

من شأن إنفاذ الملكية الفكرية أن يثبت سلامة نظام الملكية الفكرية ويحافظ عليه. وهذا النظام، شأنه شأن أي نظام قانوني، لا يمكن أن يعمل دون إنفاذ فعَّال. وقد حددت ناميبيا إنفاذ الملكية الفكرية بوصفه عنصرا حاسما في السياسة والاستراتيجية الوطنية العامة للملكية الفكرية. ولذلك، فإن المشروع الحالي لسياسة الملكية الفكرية ينص، كاستراتيجية رئيسية، على وضع خطة استراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية وتنفيذها؛ بغية إنشاء نظام فعال ومتوازن لإنفاذ الملكية الفكرية، والاسهام في أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعمها. ويغطي نظام إنفاذ الملكية الفكرية التدابير الوقائية؛ مثل أنشطة التثقيف والتوعية العامة الهادفة، والتدابير القانونية.

وتشمل الاستراتيجيات الراهنة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أطرا قانونية ومؤسسية فعّالة للملكية الفكرية؛ وأنشطة تثقيفية وتوعية عامة؛ وسبل انتصاف متاحة في الوقت المناسب ضد التعديات؛ ووكالات فعالة لإنفاذ القانون؛ وتعزيز استخدام آليات بديلة لتسوية المنازعات، واللجوء إلى التحكيم في تسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية؛ وتنسيق أنشطة الوكالات المعنية بالإنفاذ.

أولا. مقدمة

1. رغم أن ناميبيا خطت بعض الخطوات في إدارة الملكية الفكرية، فإن تقرير مراجعة الملكية الفكرية في ناميبيا لعام 2015 يشير إلى أن الإنفاذ لا يزال يشكل تحديا كبيرا.

2. ووفقا لتقرير المراجعة، تُعزى عدم فعالية نظم إنفاذ الملكية الفكرية إلى ما يلي:

- عدم كفاية التدابير القانونية: لا توجد سبل انتصاف قانونية كافية ضد التعدي على حقوق الملكية الفكرية بموجب القوانين القائمة، كما أنها ليست بالدقة والاتساع المطلوبين بموجب اتفاق تريبس الذي يعد البلد طرفا فيه،

- وعقوبات يسيرة: العقوبات التي تفرضها المحاكم مخففة واختيارية، تتراوح ما بين غرامة قدرها 300 دولار ناميبي أو السجن لمدة بسيطة لا تتجاوز ثلاثة أشهر، وهي عقوبة لا تردع المتعدين، ولا تتناسب مع الأضرار التي قد تلحق بصاحب الحق والحكومة والجمهور العام جرّاء التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ولا مع المنافع الجمة التي يجنيها المتعدون على حقوق الملكية الفكرية من أعمالهم غير المشروعة،

- وعجز الشرطة عن التصرف بمفردها،

[*] إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف، ولا تعبر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

- تأخير البت في القضايا المعروضة على المحاكم: كان لذلك أثر سلبي تمثل في تثبيط أصحاب حقوق الملكية الفكرية عن رفع الأمر إلى المحكمة،

- وافتقار القضاة ورجال القضاء إلى المعرفة والوعي اللازمين بالملكية الفكرية والآثار المترتبة على التعدي على حقوقها،

- ضعف قدرات أعضاء الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون فيما يتعلق بالتمييز بين المنتجات المخالفة والأصلية، والاعتماد على خدمات الخبراء الأجانب المكلفة،

- ورفض شهادات أفراد الشرطة: أفاد ضباط الشرطة بأنه كثيرا ما يتم الطعن في شهاداتهم ورفضها في المحكمة بحجة الافتقار إلى الخبرة أو عدم كفايتها،

- وتعذر سبل الحصول على معلومات عن الأصول المحمية بموجب الملكية الفكرية وحالتها الراهنة: ليس من السهل الحصول على هذه المعلومات، ولا يتم الحصول عليها إلا بعد تقديم طلب إلى مكتب الملكية الفكرية،

- وعدم تدريب الموارد البشرية تدريبا كافيا: لا يوجد في الوقت الراهن سوى موظف واحد في إدارة الجمارك والمكوس ملم بالملكية الفكرية. وشدد أفراد الشرطة على الحاجة إلى التدريب على الملكية الفكرية وإلى إذكاء الوعي بها،

- وانعدام التنسيق بين الشرطة والجمارك وغيرها من الوكالات المعنية بإنفاذ القانون،

- وقصور قدرات أصحاب الحقوق على تتبع أنشطة التعدي وتقديمها إلى المحكمة.

3. وقد وضعت ناميبيا استراتيجيات لمعالجة جميع التحديات المذكورة أعلاه، بيد أن هذه الوثيقة ستركز النقاش على انعدام التنسيق في نظام إنفاذ الملكية الفكرية، الأمر الذي يؤدي إلى تقويض الجهود الرامية إلى بناء نظام مستدام لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

4. ويشارك في مكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية عدد من الجهات المعنية، وهم أصحاب الحقوق والممارسون القانونيون ومكتب الملكية الفكرية والشرطة والقضاء والجمارك والجمهور. ويَتم اتساع نطاق هذه الجهات عن أنه ما لم يتم تنسيق الأدوار والمهام المنوطة بكل جهة من هذه الجهات سيظل الإنفاذ يشكل تحديا.

5. وبغية تحسين كفاءة نظام الإنفاذ، اعتمدت ناميبيا آلية لتنسيق أنشطة وكالات الإنفاذ، كإحدى استراتيجيات مشروع سياسة الملكية الفكرية واستراتيجيتها. وقد أعيد التأكيد مرة أخرى على هذه الاستراتيجية في مشروع الخطة الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية.

ثانيا. تنسيق أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية

ألف. إنفاذ الملكية الفكرية: التدابير القانونية

6. تنص عدة قوانين على سبل انتصاف ضد التعديات. وينص قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة على سبل انتصاف تشمل الغرامات والسجن وإتلاف السلع المخالفة[1].

7. وينص قانون الجمارك والمكوس على تدابير عابرة للحدود ضد السلع المخالفة[2]. وتشمل المؤسسات المُكلفة بتطبيق القانون ومكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية إدارة الجمارك والمكوس التابعة لوزارة المالية والشرطة ووكلاء النيابة والمحاكم.

8. ويتضمن قانون الملكية الصناعية سبل انتصاف ضد التعديات على البراءات والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية. إضافة إلى ذلك، وبغية تيسير النظر في قضايا التعدي بكفاءة أُنشئت محكمة تختص بالنظر في جميع حالات المنازعات المتعلقة بالملكية الصناعية[3].

باء. تدابير أخرى للإنفاذ

9. لا شك أن إنفاذ الملكية الفكرية في بلد نام مثل ناميبيا لن يكون فعالا دون وجود استراتيجيات أخرى غير قانونية، تهدف إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية. وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز أنشطة التثقيف بشأن الملكية الفكرية على جميع المستويات، وتشجيع الأصول المحلية للملكية الفكرية المدرة للدخل وتسويقها، وتنظيم حملات توعية عامة هادفة. ويتمثل الهدف من هذه التدابير في بناء مجتمع على دراية بالملكية الفكرية، ومدرك لقيمتها.

جيم. جهة رائدة في تنسيق عملية إنفاذ الملكية الفكرية

10. وتجدر الإشارة إلى أن ناميبيا بصدد وضع خطتها الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، التي ستحدد الاستراتيجيات الموجهة لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشمل الخطة الاستراتيجية كلا من التدابير الوقائية، مثل أنشطة التثقيف والتوعية العامة الهادفة، فضلا عن التدابير القانونية. ولسنا بحاجة للمبالغة في التأكيد على أهمية مشاركة جميع الجهات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية في عملية وضع الخطة الاستراتيجية. وتحقيقا لهذه الغاية، شرعت الهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال (الهيئة) في إجراء مشاورات لتسهيل ورود الإسهامات من جميع الجهات المعنية.

11. ولذلك، تشمل استراتيجيات إنفاذ الملكية الفكرية أطرا قانونية ومؤسسية فعالة للملكية الفكرية؛ وأنشطة للتثقيف والتوعية العامة؛ وسبل انتصاف متاحة في الوقت المناسب ضد التعدي؛ ووكالات فعّالة لإنفاذ القانون؛ وتعزيز استخدام آليات بديلة لتسوية المنازعات، واللجوء إلى التحكيم لتسوية المنازعات المتعلقة بالملكية الفكرية؛ وتنسيق أنشطة وكالات الإنفاذ.

12. ويكتسي التنسيق أهمية بالغة نظرا إلى أن إنفاذ الملكية الفكرية يضم مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة. وفي ناميبيا، تقع هذه المسؤولية على عاتق وكالات الإنفاذ. ومع ذلك، ونظرا إلى أن الهيئة هي المؤسسة المسؤولة عن جميع المسائل المتصلة

---

[1] تنص المواد 51 و 52 و 53 من قانون حماية حق المؤلف والحقوق المجاورة (القانون رقم 6 لعام 1994). متاحة على قاعدة بيانات ويبو ليكس على الرابط: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=9405.

[2] المادة 123 من قانون الجمارك والرسوم (القانون رقم 20 لعام 1998).

[3] المواد من 215 إلى 229 من قانون الملكية الصناعية (القانون رقم 1 لعام 2012)، والمتاحة على ويبو ليكس على العنوان التالي: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=16331.

بالملكية الفكرية في ناميبيا، فقد عُهد إليها بمهمة قيادة تنسيق أنشطة إنفاذ الملكية الفكرية. ووفقا لقانون الهيئة[4]، فقد أنشئت الهيئة تعزيزا للحماية الفعالة للملكية الفكرية في ناميبيا، ويشمل ذلك تنسيق آليات إنفاذ الملكية الفكرية. وقد تم التأكيد مرة أخرى على الدور التنسيقي للهيئة في مشروع الخطة الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية في ناميبيا.

دال اللجنة التوجيهية الوطنية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية

13. وتعتزم ناميبيا، من خلال الخطة الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، إنشاء لجنة توجيهية وطنية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية، تضم ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص وأصحاب الحقوق والمجتمع المدني. وفيما يتعلق بالقطاع العام، سيشارك كبار المسؤولين في المناصب الإدارية في اللجنة المقترحة لضمان تنفيذ الاستراتيجية على نحو فعال.

14. والمؤسسات التي يُنظر في تعيينها في اللجنة هي:

- الهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال،
- ووزارة التصنيع والتجارة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة،
- ومنظمات الإدارة الجماعية،
- ومكتب الجمارك، التابع لوزارة المالية،
- والشرطة، تحت إشراف وزارة السلامة والأمن،
- ومكتب المدعي العام،
- والسلطة القضائية،
- وأصحاب الحقوق،
- وممارسو المهن القانونية،
- ومجتمع الأعمال،
- ومنظمات حماية المستهلك.

15. ويتمثل دور اللجنة في ضمان وضع خطة استراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية وتنفيذها في ناميبيا. وستضطلع اللجنة بمهام التنسيق المتصلة بعملية الإنفاذ، بما في ذلك اكتساب المزيد من الخبرة ؛ وتحسين إجراءات الاتصال العامة مع جميع المؤسسات المشاركة في عملية الإنفاذ وتعزيزها ؛ وتقوية الاتصالات مع أصحاب الحقوق والمنظمات الممثِلة لهم؛ والمشاركة في حملات التوعية العامة.

هاء. مجالات إنفاذ الملكية الفكرية الجاري تنسيقها

16. يركز التنسيق حاليا على إعداد الخطة الاستراتيجية لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية وتنفيذها في ناميبيا. لذلك عقدت الهيئة بالتعاون مع الويبو اجتماعين للمائدة المستديرة، ضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛ لتنسيق إسهاماتهم في وضع الخطة الاستراتيجية.

17. وإضافة إلى ما سبق، تتعاون الهيئة أيضا مع مكتب الجمارك - وهو التعاون الذي أثمر عن حصول موظفي الجمارك على بيانات من الهيئة بحسب الاقتضاء.

[4] قانون هيئة الملكية الفكرية وأنشطة الأعمال (القانون رقم 198 لعام 2016).

18. وينص مشروع الخطة الاستراتيجية على إبرام مذكرة تفاهم كأساس للتنسيق.

واو. الخاتمة

19. يتحتم وضع خطة استراتيجية فعالة وشاملة لإذكاء الاحترام للملكية الفكرية؛ من أجل ضمان التزام جميع أصحاب المصلحة خلال عملية التنفيذ، فضلا عن غرس الشعور لديهم بملكية الخطة. ولهذا تستثمر الهيئة في عملية التنسيق.

ثالثاً. التعريف بالهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال.

20. وفاءً منها بتعهدها بإنشاء نظام بيئي ديناميكي وشامل للملكية الفكرية، أنشأت حكومة ناميبيا الهيئة المعنية بالملكية الفكرية وقطاع الأعمال. وتشكلت الهيئة بدافع الحاجة إلى إطار قانوني ومؤسسي فعال ومهيئ للاستجابة، ويتمتع بالقدرة على استخدام الملكية الفكرية كأداة استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أُنشئت الهيئة بموجب قانون هيئة الملكية الفكرية وقطاع الأعمال، عام 2012 (القانون رقم 8 لعام 2016)، الذي دخل حيز النفاذ في 16 يناير 2017.

21. وتعمل الرابطة كمركز تنسيق لتسجيل الأعمال التجارية والملكية الصناعية، وتتولى مسؤولية إدارة وحماية الأعمال التجارية والملكية الفكرية. وقد أُنشئت الهيئة من أجل إحداث تغيير في أوساط الأعمال التجارية وتشجيع الابتكار.

22. وتشمل أهداف قانون الهيئة ما يلي:

- تيسير النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؛ من أجل زيادة الدخل وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل،
- وتعزيز الحماية الفعالة للأعمال التجارية والملكية الفكرية في ناميبيا،
- وتشجيع الاضطلاع بالأعمال التجارية والملكية الفكرية واستخدامهما في ناميبيا.

23. وتتضمن وظائف الهيئة ما يلي:

- تعزيز التثقيف والتوعية بالقوانين المتعلقة بالأعمال التجارية والملكية الفكرية والمسائل ذات الصلة، من خلال برامج التواصل وإذكاء الوعي لإعلام الجمهور وتثقيفه وتوعيته،
- وتقديم المشورة للوزير والقطاع العام والقطاع الخاص بشأن المسائل المتعلقة بالأعمال التجارية والملكية الفكرية التي تندرج في نطاق الهيئة،
- وتقديم توصيات إلى الوزير المختص أو إلى أي وزير أو مؤسسة أخرى تابعة للدولة بشأن المسائل المتعلقة بتعديل أي قانون أو إصداره؛ بغية تعزيز كفاءة الأعمال التجارية والملكية الفكرية،
- والتشاور مع الأشخاص أو المنظمات أو المؤسسات فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالأعمال التجارية والملكية الفكرية،
- والتنسيق مع السلطات التنظيمية بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك، وتبادل المعلومات أو تلقيها من أي سلطة تنظيمية من هذا القبيل تتعلق بالمسائل ذات الاهتمام المشترك أو بشكوى أو تحقيق محدد.

24. ومن أجل تعزيز إنفاذ قانون الهيئة والالتزام به وبالتشريعات المعمول بها، بما في ذلك قانون الملكية الصناعية وقانون حق المؤلف والامتثال له، يجوز للهيئة أن:

- تعمل، بناء على طلب أطراف النزاع بشأن أي مسألة تتعلق بهذا القانون أو بالتشريعات المعمول بها، على تيسير الحلول الطوعية للنزاع بين الطرفين دونما تدخل في هذه المنازعات أو الفصل فيها،
- وتتلقى أو ترفع الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المُدعى بوقوعها، أو بعدم الامتثال لهذا القانون أو للتشريعات المعمول بها، وتقييم هذه الشكاوى والتحقيق فيها،
- وتُبلغ الجرائم المُدعاة إلى سلطة الادعاء أو إلى السلطة التنظيمية المعنية.

التعاون الإقليمي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا

مساهمة من إعداد: السيد آلان جيبتي، نائب المدير العام لشؤون المناصرة والسياسات والعلاقات الدولية والإنفاذ، مكتب الفلبين للملكية الفكرية مدينة تاغويغ، الفلبين .*

ملخص

يُعدُّ التكامل الاقتصادي بين عشرة من بلدان جنوب شرق آسيا في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) علامة فارقة في البيئة الاقتصادية للعالم أجمع. ومع ذلك، وبالنظر إلى تباين مستويات التنمية في تلك البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بنظمها القانونية وأدائها الاقتصادي، تعتمد مسألة تنفيذ السياسات وضمان فعاليتها اعتمادًا كبيرًا على وجود منصة للتعاون. ومن أجل نجاح هذه الجماعة الاقتصادية، من المهم توفير الحماية للاستثمارات والأعمال التجارية والممتلكات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية، على نحو يكفل لأصحاب الحقوق أن يطمئنوا أنَّ حقوقهم القيِّمة يمكن إنفاذها بفعالية. ومن بين النواتج التي تتوخاها خطة عمل الآسيان بشأن حقوق الملكية الفكرية "وضع خطة عمل إقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ تلك الخطة". وتدعو خطة العمل المذكورة إلى اتباع نهج موحد وشامل يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية ومختلف مستويات التنمية والقدرات لدى الدول الأعضاء في الآسيان. ولدى كل دولة عضو في الآسيان حدود تقيِّد قدراتها، وفي هذا السياق يغدو من الحتمي اعتماد خطة عمل بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنشاء فريق يقوم على تنفيذها.

أولا. مقدمة

1. يُعدُّ التكامل الاقتصادي بين عشرة من بلدان جنوب شرق آسيا في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) علامة فارقة لا في البيئة الاقتصادية للمنطقة فحسب، وإنما أيضًا في العالم أجمع. وقد غيَّر هذا التكامل المشهد من حيث الفرص المتاحة والتحديات القائمة، لا فيما يخصُّ الأعمال التجارية فحسب، وإنما أيضًا فيما يتعلق بالسلطات الحكومية. وبالنظر إلى تباين مستويات التنمية في تلك البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بنظمها القانونية وأدائها الاقتصادي، تعتمد مسألة تنفيذ سياسات مشتركة وضمان فعاليتها اعتمادًا كبيرًا على وجود منصة للتعاون.

2. وتُعدُّ الجماعة الاقتصادية لرابطة الآسيان سوقا كبيرا يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي 2.6 تريليون دولار أمريكي، ويصل عدد سكانه إلى ما يزيد على 622 مليون نسمة. ويُقال إنَّ الجماعة الاقتصادية لرابطة الآسيان هي ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وسابع أكبر اقتصاد في العالم. ومن أجل نجاح هذه الجماعة الاقتصادية، من المهم توفير الحماية للاستثمارات والأعمال التجارية والممتلكات، وأن يشعر الملاك والمستثمرون بالاطمئنان إلى أنَّ بإمكانهم إنفاذ حقوقهم.

3. ويتمثل أحد الأصول والاستثمارات القيِّمة التي يتعيَّن إعطاؤها أهمية قصوى في حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وفي جهد يستهدف ضمان تناول حقوق الملكية الفكرية على النحو المناسب، سواء على مستوى السياسات أو التنفيذ، أُنشئ فريق رابطة الآسيان العامل المعني بالتعاون بشأن الملكية الفكرية، عملًا باتفاق رابطة الآسيان الإطاري المتعلق بالتعاون بشأن الملكية الفكرية[1]، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في الآسيان في بانكوك، تايلند، في 15 ديسمبر 1995.

---

* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلِّف، ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] يمكن الاطلاع على الاتفاق الإطاري [بالإنكليزية] على الرابط:
http://asean.org/?static_post=asean-framework-agreement-on-intellectual-property-cooperation-bangkok-thailand-15-december-1995.

4. ويتمثل الهدف الرئيسي من الاتفاق الإطاري في تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجال الملكية الفكرية، من خلال عدة أساليب منها تعزيز الابتكار التكنولوجي ونقل التكنولوجيا وإجراء المشاورات بشأن وضع أنظمة الملكية الفكرية الوطنية وتوحيدها على نحو يتسق مع المعايير الدولية.

5. وفي المقام الأول، يتولى فريق الآسيان العامل المعني بالتعاون بشأن الملكية الفكرية مهمة وضع البرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بجميع جوانب نظام الملكية الفكرية دعما للجماعة الاقتصادية لرابطة الآسيان. ويُجري الفريق العامل أيضا حوارات مع الشركاء، مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) والمكتب الأوروبي للبراءات والمكتب الياباني للبراءات ومكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية.

6. ويضع الفريق العامل، بهدف تنفيذ استراتيجياته، خطط عمل الآسيان بشأن حقوق الملكية الفكرية. وفي عام 2011، اعتُمدت خطة عمل الآسيان بشأن حقوق الملكية الفكرية للفترة 2011-2015، وكان من بين النواتج المتوخاة منها "وضع خطة عمل إقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتنفيذ تلك الخطة". وتؤكِّد الرغبة في وضع خطة عمل منفصلة الأهمية التي توليها رابطة الآسيان إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً. خطة العمل الإقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

7. تسعى خطة عمل رابطة الآسيان بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية إلى تشجيع تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الرابطة. وتستند خطة العمل إلى المبادئ الواردة في الاتفاق الإطاري. فبموجب الاتفاق الإطاري، اتفقت الدول الأعضاء في الرابطة على الاضطلاع بأنشطة تعاونية تشمل، من بين أنشطة أخرى، الأنشطة الرامية إلى تعزيز إنفاذ الملكية الفكرية وحمايتها. وتشمل تلك الأنشطة: (أ) حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها بفعالية؛ (ب) والتعاون بشأن التدابير العابرة للحدود؛ (ج) وإقامة الشبكات بين السلطات القضائية والوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية.

8. وفي صياغة خطة العمل، لم يقتصر الفريق العامل على مراعاة مصالح أصحاب الحقوق وشواغلهم، وإنما أخذ في الاعتبار أيضا آراء ووجهات نظر المستهلكين والسلطات العامة والآسيان كمنطقة إقليمية.

9. وتلخِّص الفقرات التالية النواتج ذات الصلة المتوخاة من خطة العمل.

ألف. الأنشطة والمواد الإعلامية والمتعلقة بالتوعية

10. تُعتبر زيادة التوعية أداة فعالة للحد من التزييف والقرصنة. ويُعدُّ توضيح الأسباب التي تدعو إلى الامتناع عن دعم السلع المزيفة والمقرصنة وسيلةً لتغيير طريقة تفكير الجمهور والتشجيع على احترام حقوق الملكية الفكرية. وتتوخى خطة العمل إعداد حملة للإعلام والتوعية، بما في ذلك استحداث مواد إعلامية جديدة. وسوف تُنفَّذ هذه الحملة تدريجيًّا على مدار عدة ندوات وحلقات عمل، وكذلك من خلال منصات الاتصال الأخرى.

11. ويستلزم إعداد حملة التوعية المذكورة إشراك القطاع الخاص، ومن ثمَّ فمن الضروري إبرام شراكات استراتيجية مع المؤسسات التجارية ودوائر الصناعة. وفي الوقت الراهن، يعمل الفريق العامل مع مبادرة الأعمال الرامية لوقف التزييف والقرصنة (BASCAP) التي تضطلع بها الغرفة التجارية الدولية من أجل إعداد مواد إعلامية مشتركة توضِّح مخاطر التزييف والقرصنة وآثارهما الخطيرة. وسوف تُعمَّم هذه المواد الإعلامية في الموانئ الرئيسية من أجل تأكيد وحدة رابطة الآسيان في جهودها الرامية للحدِّ من انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

باء. المعلومات الإحصائية عن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية

12. تشمل النواتج المتوخاة من خطة العمل أيضًا جمع الإحصاءات المتاحة للعلن بشأن الإنفاذ، بما في ذلك المعلومات الإحصائية عن الفصل في منازعات الملكية الفكرية أمام القضاء. ويحظى تجميع البيانات والمعلومات بأهمية بالغة، لا من أجل تتبُّع التقدم المحرز في عمليات الإنفاذ فحسب، وإنما أيضًا للاسترشاد بها في الإصلاحات التي يُتوخى إدخالها على السياسات العامة. وفي الفلبين، على سبيل المثال، يعمل مكتب الفلبين للملكية الفكرية، بالتعاون مع أعضاء اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الملكية الفكرية، على جمع وتجميع البيانات عن عمليات الإنفاذ فيما يتعلق بجملة أمور منها: أوامر التفتيش والضبط والاحتجاز المنفَّذة، والسلع المزيفة والمقرصنة المضبوطة، وطبيعة السلع المزيفة والمقرصنة وكميتها وقيمتها ومصادرها، وعدد الدعاوى المقامة، فضلًا عن حالة التقاضي ونتائجه. وثمَّ حاجة إلى نقل هذه الممارسة إلى المستوى الإقليمي كي يكون بإمكان الوكالات المعنية بالإنفاذ في الدول الأعضاء في رابطة الآسيان أن تسترشد بها على النحو الواجب، لا في صوغ السياسات فحسب، وإنما أيضا في الجوانب التنفيذية من عمليات الإنفاذ.

13. ومن أجل وضع ذلك موضع التنفيذ، سوف تعيّن كل دولة من الدول الأعضاء في رابطة الآسيان جهة اتصال أو تنشئ وحدة للتنسيق، بحيث تقوم بجمع البيانات وتجميعها، ثمَّ إحالتها إلى الفلبين، من خلال مكتب الفلبين للملكية الفكرية، باعتبارها البلد الرائد الذي يتصدر تنفيذ المبادرات والمشاريع التي أقرَّها الفريق العامل فيما يتعلق بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ومن المتوخى أيضا إنشاء بوابة إلكترونية من أجل تمكين الدول من تحميل البيانات والمعلومات بصورة منتظمة.

14. وفي الوقت نفسه، عُمِّم استقصاء بشأن المعلومات الإحصائية المتاحة في كلٍ دولة من الدول الأعضاء، وسوف يُستخدم هذا الاستقصاء كأساس لتحديد المعلومات المتاحة عن الإنفاذ وتقاسمها. وفور الانتهاء من الاستقصاء، سوف يُعدُّ نموذج للمعلومات لتستخدمه جهات الوصل في الدول الأعضاء من أجل تقديم التحديثات الدورية.

جيم. تسجيل وقوع انخفاض في حركة السلع المقرصنة والمزيفة الواردة إلى الدول الأعضاء في رابطة الآسيان وفيما بينها

15. لمَّا كان هذا الناتج المتوخى يشكِّل تحديًّا، يُعتقد أنَّه ينبغي التعاون بشأنه مع الخبراء في مجال الإجراءات الجمركية. وثمَّ حاجة إلى وضع آلية لرصد حركة السلع المقرصنة والمزيفة. ومن الممكن أن يُستخدم التوثيق الناتج من تلك الآلية كمرجع تستند إليه الوكالات الوطنية المعنية بالإنفاذ في اتخاذ القرارات التكتيكية في عملياتها الرامية إلى التصدي لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. واستنادا إلى التقييم الأولي، فإنَّ معظم السلع المزيفة والمقرصنة إما مستوردة أو مهربة. وفي الواقع، لوحظ أنَّه حين يرتفع حجم المضبوطات على الحدود، ينخفض حجم المضبوطات من السلع المزيفة والمقرصنة في السوق الفعلية. وحين ينخفض حجم المضبوطات على الحدود، يرتفع حجم المضبوطات في السوق الفعلية. ومن ثمَّ فلا بد من رصد العمليات المضطلع بها داخل منطقة الاختصاص الجمركي وتوثيقها على أقل تقدير.

دال. وضع مبادئ توجيهية للإنفاذ على الصعيد الوطني

16. من بين النواتج المتوخاة من خطة العمل أيضا وضعُ مبادئ توجيهية للإنفاذ على الصعيد الوطني، بما يتفق مع الهياكل المدنية والجنائية والإدارية القائمة في الدول الأعضاء واستنادا إلى أفضل الممارسات. وفي سبيل ذلك، يجب أن تُعقد بصورة منتظمة حلقات عمل ومناقشات مائدة مستديرة مع الوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية بغية الوقوف على الشواغل والتحديات وكذلك أفضل الممارسات فيما يتعلق بإنفاذ الملكية الفكرية.

17. ويمكن أيضا إنتاج مواد مرجعية لتستخدمها السلطات العامة، تتضمَّن معلومات محدَّثة عن أفضل الممارسات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن تشمل هذه المواد المرجعية منشورات تضمُّ القرارات الهامة المتَّخذة في القضايا المتعلقة

بالملكية الفكرية في كل دولة من الدول الأعضاء، وأفضل الممارسات في مجال التحقيق في حقوق الملكية الفكرية وإعداد ملفات القضايا، ومعلومات عن أحدث الأدوات والتكنولوجيات المتاحة لدعم التحقيقات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية. ففي الفلبين، على سبيل المثال، نُشر دليلٌ بشأن التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا الملكية الفكرية وفهرسٌ لقضايا الملكية الفكرية، ويستخدمهما حاليًا المحققون والمدعون العامون والقضاة بل والمحامون في تناولهم لقضايا الملكية الفكرية.

هاء. حلقات العمل والندوات

18. سوف تواصل الدول الأعضاء في رابطة الآسيان، من خلال الفريق العامل المعني بالتعاون بشأن الملكية الفكرية التابع للرابطة، التعاون مع شركائها في الحوار من أجل تنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل واجتماعات تشاورية لبناء القدرات فيما يتعلق بالمسائل والتطورات ذات الصلة بإنفاذ الملكية الفكرية، لفائدة مختلف أصحاب المصلحة المعنيين. وفي الأحوال التي تُنظَّم فيها أنشطة بناء القدرات لفائدة السلطات العامة، ينبغي تصميم نطاقها والمواضيع التي تشملها بمراعاة نوع الجهات الفاعلة المشاركة في النشاط والمهام المحدَّدة التي يضطلع بها كل منها، مثل المدعين العامين والقضاة ومسؤولي الجمارك والمسؤولين المكلفين بالإنفاذ. ومن شأن وضع برامج بناء القدرات بأسلوب استراتيجي ومتوائم فيما بين الوكالات المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية أن يكفل تمتُّع هذه الوكالات بنفس المستوى من التقدير والفهم والتطبيق لمختلف القوانين والقواعد واللوائح ذات الصلة بحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها. وفي سياق هذه العملية، تُحدَّد أيضا المسائل والشواغل المتعلقة بالتحقيقات والملاحقة القضائية والفصل في القضايا ويجري تناولها. ويُنظر إلى هذا التعاون باعتباره يسهم في سرعة إنجاز القضايا فضلًا عن ضمان الاتساق في تطبيق القوانين والقواعد واللوائح.

19. واستكمالا لهذه المبادرة، من المتوخى إتاحة القرارات القضائية والإدارية الصادرة للفصل في القضايا المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية من خلال قاعدة بيانات يمكن أن تُنشر عبر البوابة الإلكترونية الخاصة برابطة الآسيان. كما يمكن نشر مجموعة تضمُّ تلك القرارات كمواد مرجعية لتعميمها على القضاة والمحكَّمين أثناء حلقات العمل والمنتديات والندوات الإقليمية.

واو. آلية التنسيق من أجل تعزيز عمليات الإنفاذ

20. من المسلَّم به أنَّه قد يكون من الصعب تفعيل التنسيق على الصعيد الإقليمي في المنطقة من خلال نظام مركزي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الحاجة إلى إضفاء طابع مؤسسي على التنسيق في المنطقة، يجب ألَّا تستند أي آلية توضع لتحقيق هذا الهدف إلى الاتصال فحسب، بل يجب أيضا أن تشمل إنشاء فريق أساسي من الخبراء يجتمع بانتظام من أجل رصد البرامج والأنشطة المبيَّنة في خطة العمل وإدارتها.

ثالثاً. الحاجة إلى إنشاء شبكة وفريق من الخبراء المعنيين بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

21. في أكتوبر 2015، اجتمع ممثلون عن الدول الأعضاء في رابطة الآسيان في مانيلا خلال الاحتفال بأسبوع الملكية الفكرية في الفلبين. وكان من بين البنود المدرجة في جدول الأعمال الحاجة إلى تشكيل فريق من الخبراء المعنيين بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية من أجل تنفيذ الخطط والبرامج والأنشطة المبيَّنة في خطة العمل. ووافقت الدول الأعضاء على الاقتراح، ومن ثمَّ أُنشئ فريق رابطة الآسيان العامل المعني بالتعاون بشأن الملكية الفكرية وشبكة رابطة الآسيان للخبراء المعنيين بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

22. وتتألف شبكة الخبراء من ممثلين عن الدول الأعضاء من المشاركين في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وسوف يعمل أعضاء الشبكة بالتعاون مع بعضهم البعض. ومن المتوقع أن يتعاونوا مع الأمانة العامة لرابطة الآسيان والبلدان الرائدة، من بين جهات أخرى، فيما يتعلق برصد التقدم المحرز في المشاريع والبرامج وتقييم فعاليتها، وتيسير تبادل المعلومات عن المسائل

المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ووضع برامج التدريب على إنفاذ الملكية الفكرية، وإنشاء آلية لتيسير الاتصال وتدفق المعلومات على نحو يتسم بالكفاءة فيما بين أعضاء الشبكة والفريق العامل.

23. ومن أجل مساعدة الشبكة في أداء مهامها، من المهم التعاون مع الشركاء بغية تيسير عقد الاجتماعات وتنفيذ خطة العمل. وسوف يكون من المفيد، على سبيل المثال، أن يقوم شركاء مثل مكتب الولايات المتحدة للبراءات والعلامات التجارية والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية، اللذين يقدِّمان بانتظام أنشطة بناء القدرات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بمواءمة أولوياتها مع المبادرات الاستراتيجية لرابطة الآسيان.

رابعاً. أفضل الممارسات في ميدان التعاون الإقليمي

24. يمكن اعتبار ما يلي من العناصر المكونة لأفضل الممارسات في ميدان التعاون الفعال بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بين الدول ذات النظم القانونية المختلفة ومستويات التنمية الاقتصادية المتباينة:

- اعتماد خطة عمل إقليمية بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية،
- وإنشاء فريق خبراء معنى بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يتولى تنفيذ خطة العمل،
- والتعاون الاستراتيجي مع الشركاء المؤسسيين ومنظمات القطاع الخاص في مجال العلاقة بين الملكية الفكرية والأعمال التجارية،
- ومواءمة المساعدة التقنية مع الأهداف والبرامج الاستراتيجية الواردة في خطة العمل،
- والتفاعل والحوار بصورة منتظمة فيما بين الدول الأعضاء في رابطة الآسيان،
- وإعداد مواد وبرامج إعلامية موحدة فيما يخصُّ إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء المنطقة.

خامساً. خاتمة

25. أبرزت الأنشطة والارتباطات الاقتصادية المتنامية في جنوب شرق آسيا الحاجة إلى تعزيز التعاون الشامل بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتدعو تلك الحاجة إلى اتباع نهج موحد وشامل بشأن الإنفاذ يراعي مصالح جميع الأطراف المعنية ومختلف مستويات التنمية والقدرات لدى كل دولة من الدول الأعضاء في الآسيان.

26. وبالإضافة إلى تحديد الأهداف والمبادرات الاستراتيجية، من المهم أيضا إنشاء منصة وآلية ملموسة تلتقي من خلالها الدول الأعضاء في رابطة الآسيان وتتفاعل وتتناقش وتتداول وتنفذ الغايات والأهداف التي سبق تحديدها. وتجدر الإشارة إلى أنَّه في حين أنَّ الدول الأعضاء في رابطة الآسيان يمكن أن تتَّفق على أهداف معينة، فقد تختلف في الأسلوب الذي تحقِّق به هذه الأهداف. ولدى كل دولة عضو في الآسيان حدود تقيِّد قدراتها في تنفيذ أي خطة أيًّا كانت. وفي هذا السياق يغدو من الحتمي اعتماد خطة عمل محدَّدة البنود بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وإنشاء فريق مخصَّص لغرض تنفيذها.

27. وتُعدُّ خطة العمل بمثابة خريطة للطريق، وهي في الوقت نفسه إطار ملزم بين الدول الأعضاء في رابطة الآسيان. وتتناول الخطة جميع ما تنطوي عليه النظم القانونية المعمول بها في كل دولة عضو في رابطة الآسيان من شواغل يمكن أن تؤثر على تنفيذ برامج الرابطة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

28. ولا يقتصر المتوقع من شبكة الآسيان للخبراء المعنيين بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية على تنفيذ خطة العمل فحسب، بل يُتوقع منها أيضا أن تتحمل المسؤولية وتخضع للمساءلة فيما يتعلق بذلك التنفيذ.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية ودور الشرطة الملكية التايلندية

مساهمة من إعداد الكولونيل الدكتور تشافاليت تشافاليتفونغبون، مدير (قسم التحقيق)، شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، مكتب التحقيقات المركزي، الشرطة الملكية التايلندية، بانكوك[*]

ملخص

تقدم هذه الورقة لمحة عامة عن دور الشرطة الملكية التايلندية، تحت إشراف اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية، في التعاون والتنسيق مع وكالات إنفاذ القانون المعنيّة من أجل التصدي لانتهاكات الملكية الفكرية. وتسعى الورقة بوجه خاص إلى شرح مهام الشرطة الملكية التايلندية المتصلة بإنفاذ الملكية الفكرية وتنسيق إجراءات العدالة وتكوين كفاءات وكالات الإنفاذ والتدريب في مجال التمييز بين السلع الأصلية والمقلّدة وزيادة الوعي بالملكية الفكرية.

أولا. مقدمة

1. على مدى السنوات الخمس الماضية، تواصل ارتفاع حجم انتهاكات الملكية الفكرية في تايلند، مما أدى إلى زيادة معدل حالات التقاضي. ووفقا للسجلات، فقد شمل ما يقرب من 75 في المائة من دعاوى الملكية الفكرية المعروضة على المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة الدولية بين عامي 2011 و2015 قضايا جنائية[1]. وهو ما لا يتسق مع نية الحكومة، لأنّ ارتفاع معدل التعدي على الملكية الفكرية لا يؤثر على قدرة الدولة[2] فحسب، بل أيضا على مصداقية البلد وسمعتها، فضلا عن اقتصادها. ويشكّل ما سبق مصدر قلق خاص لأن بعض البلدان تتذرع بالمشاكل المذكورة لاستبعاد تايلند من بعض العلاقات التجارية. ونتيجة لذلك، وضع الممثل التجاري للولايات المتحدة تايلند في القائمة الخاصة لمراقبة البلدان ذات الأولوية[3] على أساس عدم كفاية تدابير حماية الملكية الفكرية التي تقدّمها، ويستخدم الممثل هذه الشواغل لتبرير الحواجز التجارية المفروضة على السلع المستوردة من تايلند. وعليه، فلا يزال التعدي على الملكية الفكرية في تايلند مصدر قلق كبير لأصحاب الحقوق والمسؤولين والحكومة.

2. ويمكن القول بأنّ مشاكل التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي تواجهها تايلند قريبة من تلك التي تواجهها معظم البلدان النامية والبلدان الأقل نموا. بيد أنّ الحكومة التايلندية لا تتجاهل هذه المشكلة. وتنفذ القانون بقوة وتؤكد التزامها بسياسة تسعى إلى منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتوفير حماية فعالة للملكية الفكرية.

3. وفي عام 2016، أنشأت الحكومة التايلندية اللجنة الوطنية المعنية بسياسات الملكية الفكرية، التي يرأسها رئيس الوزراء ويشغل نائب رئيس الوزراء منصب نائب رئيس فيها وتضمّ ممثلين رفيعي المستوى من 20 وكالة[4]. وتتمثل مهمتها في صياغة سياسات واستراتيجيات لتعزيز الملكية الفكرية وتنسيق التعاون الفعال بين الوكالات في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية وتحسين قوانين الملكية الفكرية وتنفيذها.

---

[*] إنّ الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] إحصاءات صادرة عن المحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة العالمية 2011-2015.

[2] سانجاي برادهان، تحسين القدرة المؤسسية للدولة (سبتمبر 1997)، متاح على الرابط التالي: http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/09/pdf/pradhan.pdf.

[3] مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، تقرير 301 الخاص لعام 2017 (مايو 2017)، متاح على الرابط التالي: https://ustr.gov/sites/default/files/301/2017%20Special%20301%20Report%20FINAL.PDF.

[4] اللائحة التنفيذية لمكتب رئيس الوزراء بشأن اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية رقم 2559/3 (2016). وكان لتايلند سابقا المركز الوطني لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، الذي أنشئ عام 2013.

4. وستعرض هذه الورقة عمل الشرطة الملكية التايلندية، تحت إشراف اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون المعنية والتنسيق معها بشأن التعامل مع حالات التعدي على الملكية الفكرية.

ثانيا. آليات التعاون والتنسيق

5. وردا على إدراج تايلند في قائمة الولايات المتحدة الخاصة لمراقبة البلدان ذات الأولوية، أنشأت اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية، في مارس 2016، اللجنة الفرعية المعنية بالتعدي على الملكية الفكرية بدعم من 16 وكالة حكومية وشخصية فردية. وتهدف اللجنة الفرعية إلى حل المسائل المتعلقة بطرق منع التعدي على الملكية الفكرية للحد من مشاكل أصحاب حقوق الملكية الفكرية ورفع مستوى حماية الملكية الفكرية وفقا للمعايير الدولية وتحسين صورة تايلند كبلد يعتني بالملكية الفكرية[5].

6. وتعمل اللجنة الفرعية على تعزيز الصلات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية وذلك بتيسير تواصل الوكالات الحكومية العاملة في مجال الملكية الفكرية والمكلفة بمنع التعدي على الملكية الفكرية وتسهيل التعاون فيما بينها. وقد وضعت خطوط الاتصالات والعمليات التكميلية (الهاتف الأرضي والخلوي والمكالمات المرئية ومؤتمرات الفيديو) بما يكفل اتصالات سريعة وملائمة بين مسؤولي الوكالات وتناسق لوائح الوكالات فيما بينها ويضمن أنّ الوكالات داخل اللجنة الفرعية قادرة على العمل عن كثب مع الوكالات الأخرى.

7. وإضافة إلى ما سبق، فإن اللجنة الفرعية هي أعلى منتدى للتنسيق. لذا، فهي تدير كلّ المهام والأنشطة الرامية إلى منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية ومكافحته، وقد وضعت خطة عمل تحقيقا لهذه الغاية. ويجوز لرئيس اللجنة الفرعية أن يطلب من إدارة الملكية الفكرية التعاون مع الوكالات الأخرى بما في ذلك الشرطة الملكية التايلندية وإدارة التحقيق الخاص والجيش الملكي التايلندي من أجل اتخاذ إجراءات فورية لمكافحة السلع المتعدية على الملكية الفكرية على الصعيد الوطني، ولا سيما من خلال استهداف 27 سوقا تشتهر ببيع هذه السلع[6]. وللتخلص من هذه الأسواق، سترسل الوكالات المعنية فرقا إلى كل منطقة دون أي تحذير وستركز على كبار تجار المنتجات غير المشروعة.

ثالثا. دور الشرطة الملكية التايلندية

8. عقب إطلاق خطة عمل اللجنة الفرعية، اتخذت السلطات الحكومية المعنية كالشرطة الملكية التايلندية وإدارة الملكية الفكرية وإدارة الجمارك وإدارة التحقيق الخاص والجيش الملكي التايلندي، بدعم من أصحاب الحقوق وتعاون معهم، تدابير مختلفة لمنع التعدي على الملكية الفكرية وتحفيز الوعي العام بشأن منع التعدي على الملكية الفكرية وتوفير المعلومات بشأنه. وفيما يلي بعض الأمثلة عن هذه الأنشطة.

ألف. جهود الإنفاذ العامة

9. أبلغت إدارة الملكية الفكرية عمّا مجموعه 658 9 إجراء إنفاذ ومصادرة 482 178 6 قطعة من السلع المقلدة والمقرصنة[7] في الفترة من يناير 2016 إلى مارس 2017. وأفضت هذه الإجراءات إلى اعتقال عدد كبير من المتعدّين ومصادرة منتجات

---

[5] قرار اللجنة الوطنية المعنية بسياسة الملكية الفكرية رقم 2559/1 (2016).

[6] وتشمل الأسواق سيئة السمعة في تايلاند، أسواق أم بي كي وبانتيب بلازا وتشاتوشاك وجي جي ماركت في بانكوك، والبازار الليلي في تشيانغماي، وهواهين في براتشواب خيري خان، وكوه ساموي في سورات ثاني، وأونانغ في كرابي، ورونغ كلويا في ساكايو.

[7] إحصائية صادرة عن مكتب منع التعدي على حقوق الملكية الفكرية ومكافحته.

استهلاكية مقلّدة وخطيرة. فعلى سبيل المثال، ألقت الشرطة الملكية التايلندية، بالتعاون مع إدارة الملكية الفكرية وإدارة الجمارك وإدارة التحقيق الخاص وأصحاب الحقوق، القبض على عدد من منتجي السلع المقلّدة وبائعيها[8].

10. وشنّت الشرطة الملكية التايلندية وقوة حفظ السلام التابعة للفرقة 19 للجيش وقوات من فرقة بورابا ومسؤولين محليين، عمليات مداهمة مشتركة على سوق رونغ كلويا في منطقة أرانيابراثيت في مقاطعة ساكايو. واستمرت الجهود إلى أن اختفت المنتجات المقلدة غير المشروعة[9] من السوق. وركزت هذه العمليات بشكل مكثف على مكافحة التعدي المستمر على الملكية الفكرية وسعت إلى إعطاء الثقة لمن يستخدمون مواهبهم وأفكارهم الإبداعية لتطوير منتجات جديدة للتسويق.

باء. شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية وفرقتها العاملة

11. تتمتع شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية التابعة للشرطة الملكية التايلندية بخبرة متخصصة في مجال الملكية الفكرية. ووفاءً بولايتها المتمثلة في مكافحة جرائم الملكية الفكرية على الصعيد الوطني بأسرع وقت، أنشأت الشعبة فرقة عاملة. وتضطلع الفرقة بالتعاون مع الشعبة وأصحاب حقوق الملكية الفكرية، بفحص منتظم لمناطق التسوق والمواقع الأخرى التي تشيع فيها حالات التعدي على الملكية الفكرية وتحتجز المتعدين المحتملين وتصادر المنتجات المخالفة[10].

جيم. إتلاف السلع المتعدية

12. يعد إتلاف السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية التي صودرت بأمر من المحكمة أهم وسائل ضمان عدم وصول هذه المنتجات إلى السوق[11]. وفي يوم الجمعة الموافق 10 مارس 2017، أجري حدث إتلاف واسع النطاق لسلع مقلّدة ومقرصنة مصادرة في قاعدة فوج المشاة الحادي عشر التابع للجيش الملكي التايلندي في بانكوك. وقد نظمت دائرة الملكية الفكرية هذا الحدث بالتعاون مع الشرطة الملكية التايلندية وإدارة الجمارك وإدارة التحقيق الخاص، وحضره أصحاب حقوق الملكية الفكرية من التايلنديين والأجانب. وشهد الحدث إتلاف 679 639 3 سلعة من المنتجات المقلدة والمقرصنة، قدّر وزنها بحوالي 300 طن وبلغت قيمتها 756 1 مليون بات تايلندي[12].

---

[8] وأجريت مداهمات على مرافق إنتاج رئيسية، يقع معظمها في مقاطعات أودون ثاني وسونغخلا وساكايو، وأسفرت عن اعتقال العديد من المشتبه فيهم. وقد تم ضبط ما مجموعه 953 37 قطعة من المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية وبلغت قيمتها الإجمالية أكثر من 30 مليون بات تايلندي، وتشمل الملابس والحقائب والأدوات الكهربائية ومستحضرات التجميل؛ انظر المقالة في جريدة باتايا ميل، *ضبط كم هائل من السلع المقلدة في مارس*، وهي متاحة على الرابط: http://www.pattayamail.com/thailandnews/lots-counterfeit-goods-seized-march-171395 (21 أبريل 2017).

[9] انظر مقال صحيفة بانكوك بوست، *مداهمات على رونغ كلويا*، والمقال متاح على الرابط: https://www.pressreader.com/thailand/bangkok-post/20170226/281612420176420 (26 فبراير 2017).

[10] وفقا لإحصاءات أداء الفرقة العاملة، ضبط في بانكوك فقط في الفترة ما بين يناير وديسمبر 2016، ما مجموعه 425 2 قطعة من المنتجات المتعدية على الملكية الفكرية، وتزيد قيمتها الإجمالية على 1.3 مليون بات تايلندي؛ انظر الإحصاءات الواردة من الشعبة الفرعية 3، شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، الشرطة الملكية التايلندية.

[11] تخول المادة 75 من قانون حق المؤلف B.E. 2537 (1994) والمادة 115 من قانون العلامات التجارية B.E. 2534 (1994) والمواد من 32 إلى 35 من قانون العقوبات التايلندي القضاة سلطة إصدار أمر بمصادرة المنتجات المتعدية على الملكية الفكرية وإتلافها، وكذلك المواد الأخرى المستخدمة لأغراض التعدي. وفيما يتعلق بالتدابير الحدودية، فلإدارة الجمارك بموجب التشريع الحالي سلطة مصادرة المنتجات المقرصنة والمقلدة المستوردة أو المصدرة وإتلافها فور الانتهاء من الإجراءات الجمركية - وتنفذ دائرة الجمارك هذا النشاط على أساس منتظم.

[12] انظر مقال المكتب الوطني الإخباري في تايلند، *السيد براويت، نائب رئيس الوزراء، يرأس حدث إتلاف 300 طن من السلع المقلدة والمقرصنة تبلغ قيمتها 756 1 مليون بات تايلندي* (فبراير 2017)، والمقال متاح على الرابط: http://nwnt.prd.go.th/centerweb/newsen/NewsDetail?NT01_NewsID=WNPOL6003100010007.

دال. تنسيق الإجراءات القضائية

13. لا تنفك الشرطة الملكية التايلندية تذكر بضرورة وضع إجراءات قانونية وقضائية فعالة لمنع التعدي على الملكية الفكرية. وفي هذا الصدد، عملت اللجنة عن كثب مع مكتب المدعي العام والمحكمة المركزية للملكية الفكرية والتجارة الدولية وتلقت تعاونها الكامل.

(أ) التنسيق مع المدعي العام

14. يضطلع موظفو شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، في قضايا التعدي على الملكية الفكرية، بمباشرة التحقيقات الجنائية ومقابلة الشهود وتحليل المعلومات والأدلة المتاحة بهدف تقديم رأي مستنير بشأن وجود أساس لملاحقة القضية. ويفضي ما سبق إلى فتح ملف تحقيق يقدم للمدعي العام. ويجوز للمدعي العام حينئذ أن يطلب من موظف التحقيق إجراء مزيد من التحقيقات أو الرجوع إلى الشهود الرسميين المفيدين للتحقيق الذي يجريه المدعي العام. ولذلك، فإن التنسيق الجيد بين موظفي التحقيق والمدعين العامين يسهم في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بفعالية.

(ب) إصدار أوامر لتفتيش المباني التي يشتبه في استخدامها لأغراض التعدي على الملكية الفكرية

15. تعتمد سرعة إصدار أمر التفتيش على اكتمال الوثائق وموثوقية الأدلة المقدمة مع طلب استصدار الأمر. وترتبط معظم المشاكل التي قد تعرقل إصدار أمر التفتيش بعدم اكتمال التوكيل من صاحب الحق الذي يطلب استصدار الأمر أو إن كان من المحتمل أن يكون البحث المطلوب مفرطا، ولا سيما في الحالات التي تنطوي على تفتيش مباني مكتبية بأكملها بحثا عن برمجيات مقرصنة. وفي ضوء هذه المعلومات، عيّنت اللجنة قضاة دائمين لتسهيل إصدار أوامر التفتيش خارج ساعات العمل العادية في حالات الطوارئ.

هاء. تكوين كفاءات وكالات الإنفاذ

16. نظمت شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، بالتعاون مع دائرة الملكية الفكرية، حلقات دراسية تدريبية سنوية بشأن منع التعدي على الملكية الفكرية ومكافحته. والحلقات الدراسية موجّهة لضباط الشرطة، على مستوى المفتشين ونوابهم، المسؤولين عن مكافحة التعدي على الملكية الفكرية على الصعيد الوطني. وعقدت أربع حلقات تدريبية عام 2016، شارك فيها حوالي 1000 من أفراد الشرطة. ولا ترمي الحلقات الدراسية إلى تعزيز معرفة ضباط الشرطة بقوانين الملكية الفكرية ولوائحها وفهمهم لها فحسب، بل أيضا إلى رفع كفاءاتهم على التحقيق في قضايا التعدي على الملكية الفكرية.

واو. التدريب على تمييز السلع الأصلية عن المقلّدة

17. تنظم دائرة الملكية الفكرية والوكالات الأخرى ذات الصلة، بالتعاون مع أصحاب الملكية الفكرية من القطاع الخاص، حلقات دراسية ودورات تدريبية بشأن تمييز السلع الأصلية عن المقلدة لصالح موظفي إنفاذ القانون. وتساعد هذه المبادرات على زيادة كفاءة عملياتهم وقدراتهم في منع التعدي على الملكية الفكرية ومكافحته مستقبلا. وتحظى هذه الحلقات الدراسية باهتمام ومشاركة واسعين، لا سيما في صفوف ضباط الشرطة الملكية التايلندية وإدارة الجمارك وإدارة التحقيق الخاص.

زاي. إذكاء الوعي بالملكية الفكرية

18. تخطط شعبة مكافحة الجرائم الاقتصادية، بالتعاون مع أصحاب حقوق الملكية الفكرية، لتنظيم حملة لمكافحة القرصنة (*لا للقرصنة، اشتروا الأصلي: أوقفوا التعدي على الملكية الفكرية، لا تشتروا السلع المقلّدة ولا تحملوها ولا تستخدموها*) كي تكون شعار معرض كومارت تايلند لعام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم ممثلو الشعبة، بناء على طلب عدد من الوكالات

الحكومية والخاصة، عرضا عن موضوع *(إدارة حالات التعدي على الملكية الفكرية في تايلند، مشاكل وحلول)* في منتديات مختلفة نظمتها الوكالات الحكومية والمنظمات الخاصة، منها معهد تعزيز تدريس العلوم والتكنولوجيا وشركة (*SE-ED*) المحدودة للإعلانات.

رابعا. خلاصة

19. تضطلع الشرطة الملكية التايلندية بدور هام في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويبرز ذلك خاصة في تعاونها مع الوكالات الأخرى والتنسيق معها لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية. وإضافة إلى ذلك، تعمل الشرطة الملكية التايلندية على تعزيز معرفة عامة الناس بالملكية الفكرية. وأثمر العمل الاستباقي المتواصل الذي تقوم به الشرطة الملكية التايلندية، وفق توجيهات اللجنة الفرعية المعنية بالتعدي على الملكية الفكرية، عن الحد من حالات التعدي السافر على الملكية الفكرية. ونظرا لالتزام حكومة تايلند بحماية حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التدابير القانونية لمكافحة المنتجات المقلّدة والمقرصنة، يتوقع أن تبني تايلند سمعة إيجابية كبلد يحمي الملكية الفكرية أشد الحماية، في المستقبل القريب.

تنسيق إنفاذ حق المؤلف في تركيا

مساهمة مقدمة من المديرية العامة لحق المؤلف، وزارة الثقافة والسياحة، أنقرة، تركيا[*]

ملخص

إنّ القانون رقم 5846 الخاص بالمصنفات الفكرية والفنية هو القانون الأساسي لحق المؤلف في تركيا. أمّا الهيئات الحكومية الرئيسية العاملة في مجال حق المؤلف في تركيا فهي: المديرية العامة لحق المؤلف ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية والقضاء ووزارة الجمارك والتجارة.

وفي محاولة لصياغة سياسات مشتركة بين الكيانات العاملة في مجال الملكية الفكرية وضمان تنفيذ متّسق، أنشئ مجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية عام 2008، ووضع المجلس الورقة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والصناعية للفترة 2015-2018.

وتضطلع المديرية العامة لحق المؤلف حاليا بإدارة التسجيل وعلامة المراقبة (باندرول) ونظام لإصدار الشهادات بهدف منع التعديات على حق المؤلف، وتيسّر عمل وحدات الإنفاذ في التفتيش بشأن التعديات على حق المؤلف والتحقيق فيها والملاحقة القضائية لمرتكبيها بشكل فعال ومنهجي.

أولا. مقدمة إلى نظام حق المؤلف في تركيا

1. إنّ القانون رقم 5846 المؤرّخ 5 ديسمبر 1951، بشأن المصنفات الفكرية والفنية (قانون حق المؤلف التركي) هو القانون الرئيسي الذي يوفر الإطار القانوني لحق المؤلف في تركيا[1]. ويتضمّن القانون، بشكل أساسي، أحكاما بشأن الحقوق الاقتصادية والأخلاقية للمؤلفين وأصحاب الحقوق المجاورة (من فناني الأداء ومنتجي التسجيلات الصوتية ومنتجي الأفلام والمذيعين) فضلا عن إجراءات ومبادئ ممارسة هذه الحقوق، بما في ذلك سبل الانتصاف القانونية والعقوبات في حالة التعدي[2].

2. وعُدّلت تشريعات حق المؤلف في تركيا عدة مرات لأسباب مختلفة، كمواءمتها مع الاتفاقيات الدولية وتشريعات الاتحاد الأوروبي ومواكبة التقدم التكنولوجي ورفع فعالية نظام الإدارة الجماعية ومكافحة القرصنة. وقد طوّر نظام حق المؤلف الحالي في ضوء التطورات الدولية والمتطلبات الوطنية.

ثانيا. الإطار المؤسسي وتنسيق إنفاذ حق المؤلف في تركيا

3. وتذكر فيما يلي أهم الهيئات الحكومية ذات الصلة في مجال حق المؤلف في تركيا:

- المديرية العامة لحق المؤلف - وزارة الثقافة والسياحة.
- وحدات إنفاذ القانون (الشرطة الوطنية التركية - وزارة الداخلية)؛

---

[*] إنّ الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف ولا تعبّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

[1] يمكن الاطّلاع على القانون رقم 5846 المؤرخ 5 ديسمبر 1951 بشأن الأعمال الفكرية والفنية (بصيغته الأخيرة المعدلة بالقانون رقم 6552 المؤرخ 10 سبتمبر 2014)، على الرابط: http://www.wipo.int/wipolex/en/details.jsp?id=17020، ويحمي القانون المصنفات الفكرية والفنية: أي المصنفات الأدبية والعلمية والموسيقية ومصنفات الفنون الجميلة والمصنفات السينمائية (المواد من 2 إلى 5).

[2] ويوجد، إضافة إلى قانون حق المؤلف التركي، عدد لا بأس به من التشريعات الثانوية في مجال حق المؤلف.

- والقضاء؛
- ومصلحة الجمارك - وزارة الجمارك والتجارة؛
- ومجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية.

ألف. المديرية العامة لحق المؤلف

4. وتضطلع المديرية العامة لحق المؤلف، التابعة لوزارة الثقافة والسياحة، بمسؤولية إنجاز مهام وواجبات في مجال حق المؤلف في تركيا. وهي مسؤولة عن:

- وضع استراتيجيات لتنظيم حق المؤلف وحمايته وتطويره وتنفيذ هذه الاستراتيجيات ومتابعتها، بما يخدم المصلحة العامة ويحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛
- ومتابعة التطورات الدولية؛
- واتخاذ التدابير اللازمة لمنع التعدي على حق المؤلف؛
- وتنفيذ الأعمال التحضيرية لصوغ التشريعات؛
- وتحديد المبادئ التي تحكم تنفيذ التدابير الإدارية والقانونية؛
- وإعداد البنية التحتية لنظام حق المؤلف بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية، وضمان أدائه الفعال؛
- وتأمين التعاون مع جمعيات الإدارة الجماعية والكيانات والهيئات ذات الصلة والتنسيق معها؛
- وتنظيم المشاريع والأحداث العلمية والثقافية والفنية والاجتماعية الوطنية أو الدولية في مجال حق المؤلف ودعم هذه المشاريع.

باء. وحدات إنفاذ القانون

5. وتقع على عاتق الشرطة الوطنية التركية، متمثلة بمديرية الأمن العام على المستوى المركزي ومكتب مكافحة جرائم الملكية الفكرية التابع لمديريات شعب الأمن على مستوى الأقاليم البالغ عددها 81 إقليما، مسؤولية تنفيذ الأنشطة المنصوص عليها في قوانين حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التعدي عليها في تركيا. وتخوّل وحدات إنفاذ القانون صلاحية إجراء تحقيقات، بحكم وظيفتها، بشأن الجرائم التي تطال علامات المراقبة (banderoles).

جيم. القضاء

6. عادة ما تنظر المحاكم المتخصصة في الدعاوى القانونية في مجال الملكية الفكرية. وأنشئت المحاكم المدنية والجنائية المتخصصة في حقوق الملكية الفكرية والصناعية لأول مرة عام 2001. وقد وصل عددها إلى 23 محكمة، موجودة في أكبر ثلاث محافظات في تركيا. وللمحاكم المدنية الابتدائية والمحاكم الجنائية الابتدائية اختصاص النظر في قضايا حقوق الملكية الفكرية والصناعية، في الأماكن التي لا توجد فيها محاكم متخصصة.

دال. مصلحة الجمارك - وزارة الجمارك والتجارة

7. تمارس وزارة الجمارك والتجارة سلطة الإنفاذ فيما يتعلق بالأشخاص والسلع والمركبات داخل المناطق الجمركية في جمهورية تركيا بموجب تشريعات مكافحة التهريب. وتضبط المواد المخالفة للملكية الفكرية أو لا يؤذن بتخليصها جمركيا، وذلك إمّا بناء على طلب أصحاب الحقوق (أو ممثليهم) أو مصلحة الجمارك.

هاء. مجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية

8. رغم وجود هيكل قانوني وإداري موائم للمعايير الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية، تتضح الحاجة لتعاون فعال بين الكيانات ذات الصلة. ولهذا السبب أنشئ مجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية (المجلس) في عام 2008 بموجب تعميم أصدره رئيس الوزراء.

9. ويشارك المديرون التنفيذيون للكيانات المعنية بالملكية الفكرية والبالغ عددها 12، في اجتماع المجلس الذي يعقد مرتين في السنة بهدف وضع استراتيجيات وسياسات مشتركة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، وضمان تنفيذها بفعالية واتّساق من خلال التنسيق والتعاون.

10. وقد اعتمد المجلس منذ إنشائه عددا من استراتيجيات سياسات الملكية الفكرية. وتبنّى المجلس مؤخرا، في تطور حاسم، ورقة الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية والصناعية[3]. وتقدّم الورقة استراتيجية شاملة للقطاعات المعنية بالملكية الفكرية للفترة 2015-2018، وتضمّ أربعة أهداف رئيسية و51 التزاما. والأهداف الرئيسية الأربعة هي:

- وضع تشريعات وممارسات تلبّي حاجات تركيا لتحسين حقوق الملكية الفكرية عبر تنفيذها بفعالية؛
- وتأمين الكفاءات البشرية والمؤسسية الكافية للهيئات القضائية والجمركية ووحدات إنفاذ القانون التي تنشط في حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- وتحسين فعاليّة دور آليات التسويق وفهم السوق والبنية التحتية في تطوير حقوق الملكية الفكرية؛
- وإذكاء الوعي العام بنظام حقوق الملكية الفكرية، كي تصبح تركيا مجتمعا للمعلومات والمعارف.

ثالثا. آليات الإنفاذ التي تديرها المديرية العامة لحق المؤلف

11. تشرف المديرية العامة على أنظمة للتسجيل ولعلامات مراقبة ولإصدار الشهادات بهدف مكافحة التعدي على حق المؤلف، وتمكين وحدات الإنفاذ من القيام بعمليات التفتيش والمحاكمة بفعالية وسرعة ومنهجية لردع حالات التعدي المذكورة. وعلاوة على ذلك، تسهم عمليات التفتيش التي تنفّذها لجان التفتيش الإقليمية، ونظام أتمتة حق المؤلف (TEHAKSİS)، في إنفاذ حق المؤلف بشكل فعال.

ألف. نظام التسجيل

12. تصبح الحقوق الممنوحة بموجب قانون المصنفات الفكرية والفنية قائمة من لحظة إبداعها دون الحاجة إلى تسجيلها. ولكن أنشئ نظام التسجيل كي يسهّل على أصحاب الحقوق إثبات قيام حقوقهم وتتبع من له أهلية ممارسة الحقوق الاقتصادية، لا بهدف إيجاد حقوق جديدة. وقد أنشئ النظام عام 1986 لأغراض الإنتاج السينمائي والموسيقي.

[3] نشرت في الجريدة الرسمية يوم 4 يوليو 2015، وتتاح (باللغة التركية) على الرابط التالي: http://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2015/07/20150704-8-1.pdf.

13. ويسجّل منتجو الأفلام والتسجيلات الصوتية، بموجب نظام التسجيل هذا، المصنفات السينمائية والموسيقية المنتجة محليا أو المستوردة وكذلك ألعاب الحاسوب. ويمكنهم تسجيل جميع أنواع المصنفات الأخرى المحمية بموجب القانون المذكور بناء على طلب مؤلفيها. ويؤدي نظام التسجيل دورا مهما في جمع بيانات إحصائية عن الإنتاج الثقافي في تركيا.

باء. نظام علامة المراقبة (نظام باندرول)

14. نظام علامة المراقبة (نظام باندرول) ملزم للنسخ القانونية للمصنفات السينمائية والموسيقية المنتجة محليا أو المستوردة وألعاب الحاسوب والمصنفات الأدبية. ويمكن لحاملي حقوق أنواع أخرى من المصنفات الفكرية والفنية اختيار استخدام هذا النظام في استنساخ مصنفاتهم التي يمكن نسخها بسهولة. ويرمي النظام إلى منع أي استنساخ دون ترخيص ومكافحة تقليد هذه الأنواع من المصنفات الفكرية والفنية. وعلامة المراقبة هي علامة أمان ثلاثية الأبعاد تضمّ أرقاما تسلسلية (مكتوبة على شكل رمز استجابة سريع) وشريطا ممغنطا. وتوضع علامة المراقبة لحماية النسخ المرخّصة من المصنفات المحمية، إذ ينقطع الشريط الممغنط عند إزالتها.

15. واستخدام علامات المراقبة أداة إنفاذ فعالة للتمييز بين النسخ القانونية والمقرصنة للأعمال المحمية بموجب حق المؤلف. وهي مفيدة للغاية في تحديد أصحاب الحقوق بفضل الأرقام التسلسلية.

جيم. نظام التصديق

16. تخضع جميع المباني والأماكن العاملة في تسجيل المصنفات الفكرية والفنية أو استنساخها أو استيرادها أو توزيعها أو بيعها أو تأجيرها، لتصديق تصدره وزارة الثقافة والسياحة وفقا للوائح المعمول بها. ومن أمثلة هذه المباني، استوديوهات التسجيل ودور الطباعة ودور النشر ودور السينما.

17. ويساهم نظام التصديق أيضا في جمع بيانات إحصائية عن هذه الصناعة، ويسهّل تفتيش الشركات العاملة في المجال.

دال. نظام أتمتة حق المؤلف (TEHAKSİS)

18. تضطلع المديرية العامة بتنفيذ الأنظمة الثلاثة المذكورة أعلاه عن طريق نظام أتمتة حق المؤلف (TEHAKSİS). ويجري تبادل المعلومات المستخرجة من النظام مع الوحدات الحكومية المعنية لتعجيل إجراءات الملاحقة القضائية لقضايا الملكية الفكرية والفصل فيها، فضلا عن توليد البيانات الإحصائية.

رابعا. التنفيذ المتسق لنظام باندرول بواسطة لجان التفتيش الإقليمية

19. تؤدي لجان التفتيش الإقليمية دورا هاما في التحقيق في التعدي على حق المؤلف والشروع في إجراءات التقاضي من خلال عمليات تفتيش بحكم منصبها لتحديد المواد المقرصنة.

20. وأنشئت لجان التفتيش الإقليمية في الأقاليم البالغ عددها 81 إقليما، لإجراء عمليات تفتيش للتأكد من حيازة نسخ المصنفات المحمية بموجب حق المؤلف، التي يفترض بها قانونا أن تحمل علامة مراقبة، لعلامة مراقبة. وتتألف هذه اللجان من ممثلين عن سلطات إنفاذ القانون وموظفي مديريات الثقافة والسياحة الإقليمية وجمعيات الإدارة الجماعية. وفي حال خلصت عمليات التفتيش إلى تحديد تعدٍّ على حق المؤلف لعلامة مراقبة، تقوم اللجنة بمصادرة جميع المواد وإحالتها إلى الادعاء مرفقة بتقرير رسمي موقع من أعضاء اللجنة. ويعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين سنة وخمس سنوات، وبغرامة قضائية تصل إلى 1500 يوم، كل من يستخدم علامة مراقبة اكتسبت حسب الأصول لمصنفات أخرى.

21. وجرى توقيع بروتوكول تعاون بين وزارة الثقافة والسياحة والشرطة الوطنية التركية في 25 فبراير 2010، لتحديد مبادئ التفتيش. وفي هذا الإطار؛ تعقد بانتظام حلقات دراسية تدريبية بشأن التشريعات المعمول بها وإجراءات التشغيل بغية رفع كفاءة لجان التفتيش الإقليمية وضمان الاتساق. ويعمل المدعون العامون والقضاة العاملون في مجال الملكية الفكرية كخبراء في هذه الحلقات.

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد العمليات المنفّذة	2.504	3.021	3.249	2.236	1.693	900

22. وتتحمّل وزارة الثقافة والسياحة جميع تكاليف التفتيش، بما في ذلك نفقات المعدّات والأجهزة التقنية، وتدفع مكافآت تتناسب مع عدد المواد المقرصنة المضبوطة كحوافز لأعضاء اللجان.

23. وأتاح عدد من التدابير رفع جاهزية البنية التحتية التقنية في مكافحة القرصنة. وبغية تحقيق عمليات تفتيش سريعة وفعالة تخترق جذور القرصنة، جهّزت لجان التفتيش الإقليمية بقارئات رمز الاستجابة السريع التي تكشف عن صحة المصنفات الفكرية والفنية من خلال علامات المراقبة، وتتيح الوصول إلى معلومات إدارة الحقوق. وعزّز أمن نظام باندرول بإضافة "نظام رموز ليزري مشفر" تجريبي للمرة الأولى عام 2015، حين وزّع النظام وقارئ الرمز الليزري على 81 لجنة تفتيش إقليمية.

24. وبغية توسيع نطاق عمليات التفتيش لمكافحة القرصنة، أطلق مشروع للتفتيش عن بعد بواسطة الهواتف الذكية، ويجري حاليا وضع برنامج جديد يساعد الموظفين والمواطنين المعنيين على كشف الاستخدام غير السليم أو الاحتيالي لعلامات المراقبة باستخدام جميع الهواتف الذكية العاملة على نظامي أيوس وأندرويد.

تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في فييت نام ودور المكتب الوطني للملكية الفكرية

مساهمة من إعداد: د. تران لي هونغ، مدير مكتب الشؤون الإدارية، المكتب الوطني للملكية الفكرية في فييت نام، هانوى، فييت نام *.

ملخص

توجز هذه الوثيقة التطورات الأخيرة في مجال تنسيق المبادرات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية في فييت نام، في سياق جهود البلاد الرامية لضمان الامتثال لاتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وتتناول الوثيقة دور اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري (اللجنة التوجيهية الوطنية 389) المنشأة حديثًا وإسهاماتها في حماية حقوق المستهلكين وبيئة الأعمال التجارية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتشير الوثيقة أيضا إلى مبادرات أخرى، مثل تبادل الدعم التقني والتدريب والموارد بين مكتب فييت نام للملكية الفكرية وطائفة متنوعة من الوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية. ومن خلال هذه الآليات، تحقق تقدم كبير في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وحمايتها في فييت نام صوب تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للملكية الفكرية.

أولًا. مقدمة

1. خضع نظام الملكية الفكرية في فييت نام للتحسين مؤخرا. وتتمتع حقوق الملكية الفكرية في فييت نام بحماية وافية، ويتماشى النظام القانوني للملكية الفكرية القائم في البلاد مع المعايير الدولية. ويُمنح نحو 000 35 براءة اختراع سنويًّا من جملة000 60 طلب تسجيل، وهو ما يشير إلى نجاح المبادرات التي اضطلعت بها في فييت نام لتشجيع الثقة في نظام الملكية الفكرية.

2. ويتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه فييت نام وغيرها من البلدان النامية في كيفية ضمان أن يعمل نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بالفعالية التي يتطلبها اتفاق جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس). وعلى وجه التحديد، تفرض المادة 1.41 من اتفاق تريبس على أعضاء منظمة التجارة العالمية التزاما عاما بأن تكفل إجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في الاتفاق "لتسهيل اتخاذ تدابير فعالة ضد أي تعدٍّ على حقوق الملكية الفكرية".

3. وبحلول عام 2005، كان قانون الملكية الفكرية في فييت نام قد أرسى نظام إنفاذ شامل يشمل تدابير إنفاذ مدنية وإدارية وجنائية ومتعلقة بمراقبة الحدود فيما يخصُّ أعمال استيراد السلع وتصديرها التي لها صلة بالملكية الفكرية. ومع ذلك، وخلافا للعديد من البلدان الأخرى، يُمارس إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في فييت نام في المقام الأول من خلال فرض عقوبات إدارية على التعديات على حقوق الملكية الفكرية، في حين يكاد ينعدم استخدام سبل الانتصاف المدنية والجنائية، أو تُستخدم على نحو غير فعَّال. وفي ضوء هذه المعطيات، شهد عدد التعديات زيادة كبيرة، في حين ظلت قدرات السلطات المعنية بالإنفاذ محدودة على الصعيدين المركزي والمحلي على حد سواء.

4. وفي حين يبدو الانتقال إلى نظام إنفاذ قائم على التدابير المدنية والجنائية تطلعا غير عملي في السنوات القادمة، فمن أجل تحسين الأوضاع في الأمد القصير لا بد من تعزيز تدابير الإنفاذ الإدارية المتاحة استنادا إلى العقوبات الإدارية المطبَّقة على التعديات على حقوق الملكية الفكرية.

* إن الآراء المعرب عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلِّف، ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

5. وهناك ممارستان رئيسيتان تُستخدمان في التصدي لحالات التزييف والقرصنة في فييت نام، كما سيُبيَّن فيما يلي.

ثانياً. مشاركة الحكومة على نحو مباشر في ضمان التنسيق الفعال بين الجهات المعنية بالإنفاذ على الصعيدين المركزي والمحلي

ألف. اللجنة التوجيهية المركزية 127

6. في عام 2001، أُنشئت اللجنة التوجيهية المركزية المعنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري (اللجنة التوجيهية المركزية 127)، بموجب قرار رئيس الوزراء رقم 127/2001/QD-TTg. وفي أعقاب ذلك، أُنشئت لجان توجيهية محلية إضافية على مستوى الأقاليم بموجب قرار رئيس اللجنة الشعبية من أجل إقامة نظام متماسك من اللجان التوجيهية المعنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري في البلاد[1].

7. وساعدت اللجنة التوجيهية المركزية 127 رئيس الوزراء في توجيه التنسيق وتنظيمه فيما بين الوزارات وغيرها من فروع الحكومة، على المستويين المركزي والمحلي، في مجال مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري. ومن ثمَّ كانت وظيفة اللجنة التوجيهية المركزية تتمثَّل في تنسيق الأنشطة وليس في تنفيذ تدابير إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على نحو مباشر.

8. وكانت الجهة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق أعمال اللجنة التوجيهية المركزية 127 هي وزارة الصناعة والتجارة. وكان وزير الصناعة والتجارة يشغل منصب رئيس اللجنة، في حين كان وكيل الوزارة المسؤول عن منع ومكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري يتولى منصب النائب الدائم لرئيس اللجنة. وكانت عضوية تتألف من وكلاء الوزارات المعنية، ألا وهي وزارة الأمن العام؛ ووزارة الدفاع؛ ووزارة المالية؛ ووزارة العلوم والتكنولوجيا؛ ووزارة الزراعة والتنمية الريفية؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الثقافة والرياضة والسياحة؛ ووزارة المعلومات والاتصالات؛ ومكتب مجلس الوزراء. ويؤكد هذا التشكيل بدوره أنَّ مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري في فييت نام تقوم أساسا على التدابير الإدارية.

9. وعلاوة على ذلك، كان أعضاء اللجنة التوجيهية المركزية 127 يعملون على أساس عدم التفرغ، وهو ما كان يحد من فعالية الجهود التي يبذلونها لمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري. وعلى مدار أكثر من 12 عاماً منذ إنشاء اللجنة التوجيهية المركزية 127، نظمت اللجنة العديد من أنشطة مكافحة التزييف والغش التجاري. ووفقاً للتقارير الرسمية، ففي الفترة بين عامي 2001 و2012، نظرت الجهات التنفيذية فيما يزيد على 4.5 مليون حالة وتعاملت مع قرابة 2.4 مليون مخالفة، وبلغ إجمالي إيرادات ميزانية الدولة الناتجة عن الحالات التي جرى التعامل معها ما يربو على 2 مليار دولار أمريكي. ومع ذلك، لم تنل مكافحة المنتجات المزيفة القدر المتوقع من الاهتمام في إطار تلك الأنشطة. وفي الواقع، كان عدد حالات إنفاذ الملكية الفكرية مقارنة بجميع أنواع الحالات الأخرى متواضعاً، سواء على الصعيد المركزي أو المحلي، بالنظر إلى كمية المنتجات المزيفة المتاحة في السوق.

10. وفي حين يمكن اعتبار أنَّ اللجنة التوجيهية المركزية 127 قد حققت بعض النتائج، فإنَّ فعاليتها وكفاءتها ظلت محدودة من الناحية العملية، ولا سيما بالنظر إلى أنَّ وكالة الرقابة على الأسواق التابعة لوزارة الصناعة والتجارة اضطلعت بدور الوكالة الدائمة المناظرة للجنة، بمعنى توليها المسؤولية عن ضمان كفالة الظروف التشغيلية اللازمة للجنة التوجيهية المركزية وتنفيذ عمل اللجنة معتمدة في ذلك على عمل موظفيها ومسؤوليها وموظفي الوزارات المشاركة على أساس عدم التفرغ. ولا يبيّن عدد المخالفات التي جرى كشفها والتعامل معها مدى خطورة المشكلة من الناحية الفعلية. ولا يزال نقل المنتجات المزيفة وإنتاجها والاتجار بها يشكِّل مسألة ملحة، وتواجه فييت نام العديد من التحديات في مكافحة المنتجات المزيفة.

[1] في فييت نام، يشمل مصطلح "السلع المزيفة" السلع التي تحمل علامات تجارية أو مؤشرات جغرافية مزيفة كما يشمل السلع المقرصنة (المادة 213 من القانون رقم 50/2005/QH11 المؤرخ 29 نوفمبر 2005 بشأن الملكية الفكرية، وهو متاح [بالإنكليزية] على قاعدة بيانات ويبو ليكس على الرابط: http://www.wipo.int/wipolex/ar/details.jsp?id=12011).

11. وهناك العديد من الأسباب الذاتية والموضوعية التي أدَّت إلى الحالة المبيَّنة فيما تقدَّم. ويعدُّ الافتقار إلى الوعي وإلى فهم طبيعة المشكلة هو السبب الأهم، سواء في مختلف القطاعات أو بين صفوف السلطات المحلية، الأمر الذي أثَّر على كفاءة الجهود المبذولة بهدف مكافحة التعدي على الملكية الفكرية. وكان من الواضح أنَّ هناك حاجة إلى إعادة توجيه دور اللجنة التوجيهية المركزية 127 من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة في مجال مكافحة الأشكال الحديثة من التهريب والتزييف والغش التجاري. وكان الهدف هو إصلاح اللجنة من خلال عدة طرق منها، على سبيل المثال، تغيير طريقة تفكيرها وقيادتها، وإصلاح هيكلها التنظيمي بهدف تعزيز كفاءتها وفعاليتها، وتنظيم أنشطة لبناء قدراتها، وإتاحة الموارد الكافية لمساعدة الحكومة في مكافحة التهريب والمنتجات المزيفة والغش التجاري، وضمان التنسيق الوثيق فيما بين الوزارات والسلطات المحلية والجهات التنفيذية المعنية.

باء. اللجنة التوجيهية المركزية 389

12. بناءً على الاعتبارات المذكورة فيما تقدَّم، قرَّر رئيس الوزراء، في 19 مارس 2014، الاستعاضة عن اللجنة التوجيهية المركزية 127 بإنشاء اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري (اللجنة التوجيهية الوطنية 389).

أ) السمات المميزة للجنة التوجيهية المركزية 389

13. من المتوقع أن تؤدي اللجنة التوجيهية الوطنية 389 إلى تغييرات جذرية في مجال مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري في البلاد، ولا سيما في الاتجاهات التالية:

- سوف تتولى قيادات الحكومة توجيه عمل اللجنة التوجيهية الوطنية 389، في حين يشغل بقية مقاعدها قيادات الوزارات والفروع ذات الصلة. وقد شغل منصب رئيس اللجنة نائب رئيس الوزراء السيد نغوين شوان فوك، الذي أصبح الآن رئيس وزراء البلاد. ويشغل منصب رئيس اللجنة حاليًا السيد ترونغ هوا بينه، النائب الدائم لرئيس الوزراء. ويعزِّز هذا الهيكل التنظيمي الجهود المبذولة في مجال مكافحة التزييف على جميع الأصعدة من المركزي إلى المحلي، من خلال اشتراك قيادات الحكومة مباشرة في أنشطة اللجنة.

- من أجل تعزيز فعالية أنشطة اللجنة، تغيَّرت طبيعتها من لجنة توجيهية مركزية إلى لجنة توجيهية وطنية معنية بمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري. وتستخدم اللجنة ختم رئيس الوزراء في توجيه عملياتها.

- من أجل تنسيق عمل اللجنة وضمان توفير الميزانية التشغيلية اللازمة، يقع المكتب الدائم للجنة داخل مقر وزارة المالية.

- أُنشئت لجان توجيهية في الوزارات والفروع والأقاليم والمدن لتشكِّل معا نظاما وطنيّا من الوكالات تتولى اللجنة التوجيهية الوطنية 389 توجيه أعماله وتنسيقها من خلال مكتبها الدائم.

- حُدِّدت بوضوح مسؤوليات كل عضو من أعضاء اللجنة التوجيهية الوطنية 389. ويقدِّم الأعضاء تقاريرهم إلى رئيس اللجنة، وهم مسؤولون عن مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري، كلٌّ في مجال عمل الوزارة أو الوكالة التي يمثلها، فضلا عن مسؤوليتهم عن أي مهام أخرى يكلفهم بها رئيس اللجنة. وأعضاء اللجنة هم وزير المالية، ووزير الصناعة والتجارة، ومسؤولون بدرجة نائب وزير من الوزارات والوكالات الأخرى ذات الصلة، ألا وهي وزارة الأمن العام، ووزارة الدفاع، ونيابة الشعب العليا، والمفتشية الحكومية. ويتعلق عمل كل من تلك الوزارات والوكالات مباشرة بالتعامل مع المخالفات، بما في ذلك المخالفات المتصلة بالمنتجات المزيفة.

ب) مهام اللجنة التوجيهية المركزية 389

14. كُلِّفت اللجنة التوجيهية الوطنية 389، وكذلك اللجان التوجيهية بالوزارات والفروع والأقاليم والمدن، تكليفا واضحا بتوجيه وتنسيق الأنشطة ذات الصلة بالإتجار في المنتجات المزيفة.

15. وفيما يلي المهام الأساسية التي تضطلع بها اللجنة التوجيهية المركزية 389:

- وضع الاستراتيجية والخطط اللازمة للتصدي للتهريب والتزييف والغش التجاري؛
- توجيه الوزارات والسلطات المحلية والتفتيش على عملها وتشجيعها وإرشادها في مجال مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري؛
- توجيه التنسيق فيما بين الوكالات والجهات التنفيذية فيما يخصُّ الكشف عن أعمال التهريب والتزييف والغش التجاري الخطيرة، فضلًا عن أعمال الجريمة المنظمة ذات الصلة، ومكافحة تلك الأعمال ووقفها والتعامل معها؛
- توجيه الوزارات والفروع والسلطات المحلية إلى إدخال التعديلات اللازمة على الوثائق القانونية أو استكمالها بغية زيادة فعالية جهودها المبذولة لمكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري، أو اقتراح أن تقوم السلطات المختصة بذلك حسب الاقتضاء؛
- تشكيل بعثات مشتركة بين الفروع للتحقيق في حالات التهريب والتزييف والغش التجاري والتصدي لها؛
- الفحص الدوري لحالة أنشطة مكافحة التهريب والتزييف والغش التجاري في مجالات رئيسية معينة؛
- تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري والتزييف؛
- تقديم اقتراحات بالإشادة بالجماعات والأفراد الذين يحققون إنجازات بارزة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري والتزييف؛
- التعامل المباشر مع الجماعات أو الأفراد الذين يتسترون على حالات تنطوي على التهريب أو الغش التجاري أو المنتجات المزيفة، أو يحافظون على استمرار تلك الحالات أو يساعدون فيها؛
- استعراض الأعمال الدورية والموضوعية وتقييمها؛
- تقديم التقارير إلى رئيس الوزراء؛
- التنسيق مع تلفزيون فييت نام ووكالات الأنباء في وضع البرامج والخطط الرامية إلى تعزيز الوعي العام بالآثار السلبية المترتبة على التهريب والغش التجاري والمنتجات المزيفة.

16. ومن ثمَّ، لا يقتصر عمل اللجنة التوجيهية الوطنية 389 على تنسيق أنشطة الوكالات المعنية بالإنفاذ، بل يشمل أيضا قيام اللجنة مباشرة بتشكيل بعثات مشتركة بين الفروع للتحقيق في أعمال التزييف الخطيرة والتصدي لها.

ج) النتائج الإيجابية التي حققتها اللجنة التوجيهية المركزية 389

17. أدَّت الإصلاحات الجوهرية إلى تحقيق نتائج إيجابية في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري والتزييف، وأسهمت في زيادة إيرادات الميزانية، وحماية بيئة الأعمال التجارية وحقوق المستهلكين، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويُعدُّ التهريب والغش التجاري وإنتاج السلع المزيفة والمنخفضة الجودة والاتجار فيها مسائل ملحة تؤثر على المصلحة العامة. وتمثِّل التعديات على الملكية الفكرية، إلى جانب الاتجار في النفط والمنتجات البترولية والتبغ ومنتجات الحياة البرية والنبيذ والبيرة والأسمدة والمخدِّرات والأغذية الوظيفية ومستحضرات التجميل، شواغل رئيسية تواجه الوكالات المعنية بالإنفاذ.

18. وفي عام 2016، أسفرت التوجيهات الصادرة من اللجنة التوجيهية الوطنية 389 والوزارات ذات الصلة إلى الجهات التنفيذية من جميع المستويات عن الكشف عن 262 223 حالة ومعالجتها (بزيادة قدرها 8.23 في المائة مقارنة بعام 2015). وبلغ إجمالي الإيرادات المحصَّلة لميزانية الدولة والناتجة عن غرامات المخالفات الإدارية وبيع السلع المصادرة وفرض الضرائب بعد عمليات التفتيش والفحص مبلغ 22.5563 تريليون دونغ فييت نامي (بزيادة قدرها 59.23 في المائة مقارنة بعام 2015؛ أو نحو 1 مليار دولار أمريكي). وبالمجمل، جرت ملاحقة 863 1 من المجرمين والمخالفين المتورطين في 561 1 قضية. وتتعلق كمية كبيرة من هذه البيانات بمنتجات مزيفة.

ثالثا. الدعم التقني المقدم من المكتب الوطني للملكية الفكرية إلى الوكالات المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية

19. يشارك المكتب الوطني للملكية الفكرية في فييت نام في أشكال مختلفة من الأنشطة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتشمل هذه الأنشطة ما يلي:

- إعداد التقارير الدورية في إطار اللجنة التوجيهية الوطنية 389، وتوفير مشورة الخبراء في الحالات التي تنطوي على مصادرة السلع المزيفة أو المتعدية على حقوق الملكية الفكرية والتعامل مع تلك السلع؛

- المشاركة في اجتماعات رابطة مكافحة الغش التجاري وحماية المستهلكين؛

- التنسيق مع مفتشية العلوم والتكنولوجيا للاضطلاع بعمليات تفتيش متخصصة في طائفة متنوعة من المؤسسات في مختلف الأقاليم والمدن فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القانونية بشأن حماية حقوق الملكية الصناعية وغير ذلك من المواضيع؛

- التنسيق مع الوكالات المعنية بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية فيما يتعلق بتدريب الموظفين. ويشارك المكتب الوطني للملكية الفكرية بانتظام في الدورات التدريبية المعقودة لفائدة المسؤولين المكلفين بالإنفاذ. وعلى سبيل المثال، نظَّم المكتب في عام 2014، سواء بمفرده أو بالتعاون مع منظمات شريكة، 19 دورة تدريبية لفائدة موظفي الجمارك، ووكالات الرقابة على الأسواق، والمفتشيات، وإدارات العلوم والتكنولوجيا على المستوى الإقليمي، ورابطة حماية المستهلكين. وعلاوة على ذلك، يشارك المكتب بنشاط في المؤتمرات المعقودة على المستوى الوطني بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؛

- تقديم الخبرات بشأن المسائل المتعلقة بالملكية الفكرية دعما للوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية. وفي عام2015 ، قدَّم المكتب 174 من تعليقات الخبراء إلى الشرطة الاقتصادية، ووكالات الرقابة على الأسواق، وإدارات العلوم والتكنولوجيا، ودائرة الجمارك (بزيادة قدرها 68 في المائة مقارنة بعام 2014). وكانت هذه التعليقات متعلقة بالعلامات التجارية (158) والنماذج الصناعية (10) والبراءات (5) ونماذج المنفعة (1)[2]؛

- توفير قواعد البيانات وأدوات البحث لدعم الوكالات المعنية بإنفاذ الملكية الفكرية في تعاملها مع المنتجات المزيفة.

[نهاية الوثيقة]

[2] تنصُّ المادة 58(2) من قانون الملكية الفكرية على ما يلي: "تُكفل الحماية للاختراعات، ما لم تكن من قبيل المعرفة الشائعة، بموجب منحها براءة نموذج منفعة لدى استيفائها الشرطين التاليين: أ/الجدَّة؛ ب/القابلية للتطبيق الصناعي".